



بنك التسليف التعاوني والزراعي

صنعاء

الجمهورية اليمنية

البيانات المالية المدققة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009م

بنك التسليف التعاوني والزراعي
صنعاء
الجمهورية اليمنية
البيانات المالية المدققة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009م

الصفحة	الموضوع
2-1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
3	بيان المركز المالي
4	بيان الدخل الشامل
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
44-7	الإيضاحات حول البيانات المالية

صندوق بريد ١١٤٤٦
فيلا ١١، مقابل اللجنة العليا للانتخابات،
ش. نواكشوط، حي عصر،
صنعاء، الجمهورية اليمنية.
هاتف: ٢١٤٣٥٥ - ١ (٩٦٧)
فاكس: ٢١٤٣٦٠ - ١ (٩٦٧)
بريد إلكتروني: bassam@dahman-rsm.net
موقع الشبكة: http://www.dahman-rsm.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى الإخوة المساهمين

عن بنك التسليف التعاوني والزراعي

تقرير على البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لبنك التسليف التعاوني والزراعي (البنك) والتي تشتمل على بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية ذات العلاقة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ إضافة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والقوانين واللوائح اليمنية ذات العلاقة. تشمل هذه المسؤولية، تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية خاص بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة بحيث تكون خالية من أية أخطاء جوهرية، سواء كانت بسبب الغش أو الأخطاء. كما تشمل اختبار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة واستخدام تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف السائدة.

مسؤولية مدقق الحسابات

تتحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والقوانين واللوائح اليمنية ذات العلاقة. تتطلب منا هذه المعايير الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة، كما تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشتمل عملية التدقيق على القيام بإجراءات متعددة لغرض الحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. ويعتمد اختيار الإجراءات على تقدير المدقق بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية ناتجة بسبب الغش أو الأخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يأخذ المدقق بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد البيانات المالية للمنشأة وعرضها بصورة عادلة، من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف المحيطة، وليس بهدف إبداء الرأي حول مدى فعالية هذه الأنظمة.

وتتضمن عملية التدقيق، أيضاً، تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، وسلامة العرض الإجمالي للبيانات المالية.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي لبنك التسليف التعاوني والزراعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وعن أدائه المالي والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والقوانين واللوائح اليمنية ذات العلاقة.

صندوق بريد ١٦١٤٦
فيلا ١١، مقابل اللجنة العليا للانتخابات،
ش. نواكشوط، حي عصر،
صنعاء، الجمهورية اليمنية.
هاتف: ٢١٤٣٥٥ - ١ (٩٦٧)
فاكس: ٢١٤٣٦٠ - ١ (٩٦٧)
بريد الإلكتروني: bassam@dahman-rsm.net
موقع الشبكة: http://www.dahman-rsm.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تتمة)

إلى الإخوة المساهمين

عن بنك التسليف التعاوني والزراعي

تقرير على المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. ونؤكد أيضاً، في رأينا، أن البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المرفقة تتفق مع ما هو وارد بتلك السجلات، وحسب علمنا واعتقادنا لم تحدث مخالفات لأحكام القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن البنوك أو القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢م بإنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي أو تعليمات البنك المركزي اليمني خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م.



دحمان عوض دحمان

زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في بريطانيا

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٨٤)

دحمان ومشاركوه

عضو في آر إس إم الدولية

صنعاء، الجمهورية اليمنية

١٥ مايو ٢٠١٠م

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م	ايضاح	الموجودات
٢١,٤٧٦,٩٤٩	٢٦,٤٣١,٦١٩	٤	النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني
١٧,٥٩٦,٣٣٣	٣٥,٨٠٣,٧٨٠	٥	الأرصدة لدى البنوك
٤٠,٢٥٩,٢٣٤	٨٣,٣٢٨,٣٥٩	٦	أذون الخزانة، صافي
٢٦,٨٠٠,٠٠٠	-	٧	شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني
٤,٤٦٠,٨٦٦	٤,٤٦٠,٨٦٦	٨	السندات الحكومية
٦٠,٨٩٤,٢٦٢	٦٠,٢٣٢,٧٠٤	٩	القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات
١,٨٤٧,٨٣٩	١,٩٨٢,٨٥١	١٠	الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي
٣,٣٥٩,٤٧٦	٧,٢٩٦,٢٠٧	١١	الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى
٣,٥٤٧,٦٩٦	٣,٩٥٧,٢٤٨	١٢	العقارات والآلات والمعدات
<u>١٨٠,٢٤٢,٦٥٥</u>	<u>٢٢٣,٤٩٣,٦٣٤</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٣٤٨,٩١٩	٤,٥٦٨,٧٨٣	١٣	الأرصدة المستحقة للبنوك
١٦٧,٩١١,٢٨٢	٢٠٦,٣٥٣,١٥٦	١٤	ودائع العملاء
١,٩٥٥,٤٦٩	١,٣٠٤,٩٤٣	١٥	الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى
٦٥٩,٨٥٠	٧٢١,٤٧٧	١٦	المخصصات الأخرى
٢٣٥,٦٧٧	٢٣٦,٩٨٢	١٧	القروض الطويلة الأجل
<u>١٧١,١١١,١٩٧</u>	<u>٢١٣,١٨٥,٣٤١</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	١٨-أ	رأس المال
٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠		علاوة الإصدار
٤٧٩,٢٥١	٦٥٥,٧٧٦	١٨-ب	الاحتياطيات
١٥٢,٢٠٧	١٥٢,٥١٧		الأرباح المستبقاة
<u>٩,١٣١,٤٥٨</u>	<u>١٠,٣٠٨,٢٩٣</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>١٨٠,٢٤٢,٦٥٥</u>	<u>٢٢٣,٤٩٣,٦٣٤</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
٦٥,٩٧٥,٦٣٦	٧٢,١٣٥,٨٥٦	١٩	الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى، صافي

تقرير مدققي الحسابات المستقلين مرفق (صفحة ١ و ٢).

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

حافظ فاخر معياد
رئيس مجلس الإدارةمحمد أحمد تقي
نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات
المحاسبية

عبد الجبار أحمد سلامة

المدبر المالي

بنك التسليف التعاوني والزراعي

بيان الدخل الشامل

كما في 31 ديسمبر 2009م

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	الف ريال يماني	الف ريال يماني	إيضاح	إيرادات التشغيل
7,147,944	7,020,792			20	الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء والأرصدة لدى البنوك
1,437,951	533,985				الفوائد من شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني
5,040,797	9,248,936				الفوائد من أدون الخزنة
679,917	600,253				الفوائد من السندات الحكومية
11,191	59,098				فوائد الاستثمارات الأخرى
14,317,800	17,463,064				إجمالي إيرادات الفوائد
(8,003,310)	(9,576,602)			21	تكلفة الودائع
6,314,490	7,886,462				صافي إيرادات الفوائد
1,798,882	1,843,709			22	إيرادات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية
213,522	546,860			23	الأرباح من العمليات بالعملة الأجنبية
60,000	-			24	المنح
181,028	1,052,039			25	إيرادات التشغيل الأخرى
8,567,922	11,329,070				صافي إيرادات التشغيل
6,638,279	8,101,829			26	المصاريف العمومية والإدارية
1,735,576	1,956,072			27	المخصصات
8,373,855	10,057,901				إجمالي مصاريف التشغيل
194,067	1,271,169				ربح السنة قبل الزكاة
(15,000)	(94,334)			28	الزكاة
179,067	1,176,835				ربح السنة
-	-				الدخل الشامل الآخر للسنة
179,067	1,176,835				إجمالي الدخل الشامل للسنة
179,067	1,176,835				إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلي حصة مسيطرة
-	-				إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلي حصة الأقلية
22 ريال يماني	138 ريال يماني			29	الربح الأساسي والمخفف للسهم

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (41) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك التسليف التعاوني والزراعي

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009م

حصة مسيطرة							
الإجمالي	حصة أقلية	الأرباح	الإحتياطي العام	الإحتياطي القانوني	علاوة الإصدار	رأس المال	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
6,452,391	-	-	141,696	310,695	-	6,000,000	الرصيد في 1 يناير 2008م
							الدخل الشامل
179,067	-	179,067	-	-	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر
179,067	-	179,067	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
							التعاملات مع الملاك
-	-	(26,860)	-	26,860	-	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
2,500,000	-	-	-	-	500,000	2,000,000	إصدار أسهم بعلاوة إصدار
9,131,458	-	152,207	141,696	337,555	500,000	8,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2008م
							الدخل الشامل
1,176,835	-	1,176,835	-	-	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر
1,176,835	-	1,176,835	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
							التعاملات مع الملاك
-	-	(176,525)	-	176,525	-	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
-	-	(1,000,000)	-	-	-	1,000,000	المحول إلى رأس المال
10,308,293	-	152,517	141,696	514,080	500,000	9,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2009م

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (41) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009م

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	ايضاح
ألف ريال يمني 194,067 (15,000)	ألف ريال يمني 1,271,169 (94,334)	
1,733,150 2,426 (2,190) (122,818) (1,801)	1,848,026 108,046 51,568 (957,280) (18,885)	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ربح السنة قبل الزكاة الزكاة المدفوعة التعديلات لـ: المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات والحسابات النظامية المخصصات الأخرى فارق إعادة تقييم المخصصات المخصصات الأخرى المستردة إيرادات بيع العقارات والآلات والمعدات استهلاك العقارات والآلات والمعدات
686,440	863,738	صافي الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالأنشطة التشغيلية (1)
2,474,274	3,072,048	التغيرات في الموجودات والمطلوبات البنكية: (الزيادة) في أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني (الزيادة) في أذون الخزانة المستحقة بعد ثلاثة أشهر، بعد الخصم غير المطفأ (الزيادة) في القروض والسلفيات المقدمة للعملاء قبل المخصصات وبعد الفوائد المعلقة (الزيادة) في الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى
(325,874) (2,887,146) (18,969,163) (1,588,614)	(4,442,794) (25,734,771) (219,129) (4,044,776)	صافي (الزيادة) في الموجودات (2)
(23,770,797)	(34,441,470)	الزيادة في الأرصدة المستحقة للبنوك الزيادة في ودائع العملاء (النقصان) / الزيادة في الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى
338,213 50,797,848 397,770	4,219,864 38,441,874 (650,524)	صافي الزيادة في المطلوبات (3)
51,533,831	42,011,214	التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية شراء العقارات والآلات والمعدات إيرادات بيع العقارات والآلات والمعدات شراء الاستثمارات المتوفرة للبيع
(1,870,831) 16,483 (1,710,035)	(1,283,986) 29,578 (135,012)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية (4)
(3,564,383)	(1,389,418)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الزيادة في القروض الطويلة الأجل الزيادة في رأس المال وعلاوة الإصدار
92,872 2,500,000	1,305 -	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (5)
2,592,872	1,305	صافي الزيادة في النقدية وشبه النقدية (5+4+3+2+1)
29,265,797 58,753,819	9,253,677 88,019,616	النقدية وشبه النقدية في 1 يناير
88,019,616	97,273,293	النقدية وشبه النقدية في 31 ديسمبر

30

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (41) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1 التأسيس والنشاط

تأسس بنك التسليف التعاوني والزراعي (البنك) في صنعاء وفقاً للقانون رقم (39) لعام 1982م كحصيلة لدمج بنك التسليف الزراعي (تأسس في العام 1975م) وبنك التعاون الأهلي للتطوير (تأسس في العام 1979م). تبلغ المساهمة في ملكية البنك كما في 31 ديسمبر 2009م 33.825% و 0.675% و 40.500% و 25.000% لكل من الحكومة ممثلة بوزارة المالية والاتحاد العام وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاء، على التوالي. والبنك مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم (5391). يمارس البنك كافة النشاطات المصرفية من خلال إدارته العامة و52 فرعاً منتشرة في جميع محافظات الجمهورية اليمنية. وتقع إدارته العامة في شارع القيادة، وعنوانه البريدي ص. ب: رقم (2850)، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

2 السياسات المحاسبية الهامة**1-2 أساس إعداد البيانات المالية**

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المتوفرة للبيع والموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة عبر الربح أو الخسارة والمقاسة بقيمتها العادلة. تعرض البيانات المالية بالريال اليمني مقربة لأقرب ألف ريال يعني إلا إذا أشير إلى خلاف ذلك.

يتم الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وعرضها في الإيضاح رقم (2-3) ذي العلاقة بإدارة المخاطر.

يظهر بيان التدفقات النقدية التغيرات في النقدية وشبه النقدية الناتجة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. تتضمن النقدية وشبه النقدية الاستثمارات العالية السيولة. يظهر الإيضاح رقم (30) في أي بند من بنود بيان المركز المالي تدرج النقدية وشبه النقدية.

يتم تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة، ولذلك فإن الأرباح للسنة تعدل ببند غير نقدية مثل أرباح أو خسائر القياس، والتغيرات في المخصصات بالإضافة إلى التغيرات في المدينين والدائنين. بالإضافة إلى ذلك، لا يؤخذ بجميع بنود الإيرادات والمصروفات من المعاملات النقدية العائدة للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية. وتصنف الفوائد المستلمة أو المدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية.

يتم تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية باستخدام الطريقة المباشرة. يعتمد إسناد البنك للتدفقات النقدية إلى فئة التشغيل والاستثمار والتمويل على نموذج تشغيل للبنك (منهاج الإدارة).

بيان الالتزام

تعد البيانات المالية على أساس الاستمرارية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المقررة من مجلس معايير المحاسبة الدولية السارية المفعول كما في 31 ديسمبر 2009م وتفسيرات لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية التابعة للمجلس السارية المفعول كما في 31 ديسمبر 2009م، ومتطلبات القوانين واللوائح المحلية الحالية المطبقة والقواعد والتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني بما فيها التعليمات الواردة في منشور البنك المركزي اليمني رقم (2) لسنة 2002م بشأن عرض البيانات المالية.

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية المفعول في أو بعد 1 يناير 2009م

- المعايير والتعديلات التالية والتي أصبحت سارية المفعول في عام 2009م، ملائمة للبنك:

تاريخ السريان**المحتوى****المعيار****1** يناير

تحسين الإفصاحات عن الأدوات المالية

معيار التقارير المالية الدولي رقم (7)

2009م**1** يناير

عرض البيانات المالية (المعدل في سنة 2007م)

معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

2009م

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1-2 أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

بيان الالتزام (تتمة)

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية المفعول في أو بعد 1 يناير 2009م (تتمة)

• المعايير والتعديلات التالية والتي أصبحت سارية المفعول في عام 2009م، ملائمة للبنك (تتمة):

- **التعديل على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7): "الأدوات المالية - الإفصاحات"**
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في مارس 2009م تعديلاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (7). تطلب التعديلات إفصاحات محسنة عن قياسات القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وعلى وجه الخصوص، تطلب التعديلات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة حسب المستوى في هيكلية قياس القيمة العادلة. ينتج عن العمل بهذه التعديلات إفصاحات إضافية لكن ليس لها أي تأثير مادي على بيان المركز المالي أو بيان الدخل الشامل للبنك.

- **معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية"**

صدرت صيغة معدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) في سبتمبر 2007م. وهي تحظر عرض بنود الدخل والمصروفات (التي هي تغيرات غير المالك في حقوق الملكية) في بيان التغيرات في حقوق الملكية لكن تطلب عرض "تغيرات غير المالك في حقوق الملكية" منفصلة عن تغيرات المالك في حقوق الملكية في بيان الدخل الشامل. ونتيجة لذلك، يعرض البنك في بيان التغيرات في حقوق الملكية جميع تغيرات المالك في حين تعرض جميع تغيرات غير المالك في حقوق الملكية في بيان الدخل الشامل. لقد تم إعادة عرض المعلومات المقارنة حتى تتماشى مع المعيار المعدل.

بموجب التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الصادر في 1 يناير 2008م، يجب لكل بند من بنود حقوق الملكية، بما فيها كل بند من بنود الدخل الشامل الآخر أن تتم المطابقة بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة. وبما أن التغيير في السياسة المحاسبية يؤثر فقط على جانب العرض، فليس هناك تأثير على الأرباح المستبقاة.

• المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية والتي أصبحت سارية المفعول في عام 2009م، لكنها غير ملائمة لعمليات البنك:

المعيار	المحتوى	تاريخ السريان
معيار التقارير المالية الدولي رقم (2)	المدفوعات على أساس الأسهم - الشروط المكتسبة والإلغاء	1 يناير 2009م
معيار التقارير المالية الدولي رقم (8)	القطاعات التشغيلية	1 يناير 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (23)	تكاليف الاقتراض (المعدل في سنة 2007م)	1 يناير 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (32) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1)	الأدوات المالية المركبة والالتزامات المالية الناتجة من التصفية	1 يناير 2009م
تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13)	برنامج ولاء العملاء	1 يوليو 2008م
تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (16)	حماية صافي الاستثمارات في عمليات أجنبية	1 أكتوبر 2008م

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (2): "المدفوعات على أساس الأسهم - الشروط المكتسبة والإلغاءات" أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في يناير 2008م تعديلاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (2). تنحصر التغييرات بشكل رئيسي في تعريف الشروط المكتسبة والإجراءات الواجب اتخاذها لإلغاء خطة (برنامج) من قبل طرف آخر غير المنشأة. توضح هذه التعديلات أن الشروط المكتسبة هي، فقط، شروط خدمات وأداء.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1-2 أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

بيان الالتزام (تتمة)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية المفعول في أو بعد 1 يناير 2009م (تتمة)

• المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية والتي أصبحت سارية المفعول في عام 2009م، لكنها غير ملائمة لعمليات البنك (تتمة):

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (2): "المدفوعات على أساس الأسهم - الشروط المكتسبة والإلغاءات" (تتمة)

ونتيجة لتعديل تعريف الشروط المكتسبة فإنه يجب الآن الأخذ في الاعتبار بالشروط غير المكتسبة عند تقدير القيمة العادلة لأداة الملكية الممنوحة. بالإضافة إلى ذلك، يصف المعيار نوع القيد إذا لم يتم الالتزام بالشروط المكتسبة والشروط غير المكتسبة. معيار التقارير المالية الدولي رقم (2) غير ملائم لعمليات البنك لأن البنك لا يجري أي مدفوعات قائمة على أساس الأسهم.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) "القطاعات التشغيلية"

صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) في نوفمبر 2006م. وأصبح إجباري التطبيق للفترات المحاسبية ابتداءً من 1 يناير 2009م. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (14) "التقرير القطاعي" مع متطلباته لتحديد القطاعات الرئيسية والثانوية.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (23) "تكاليف الاقتراض"

صدرت صيغة معدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (23) في مارس 2007م. وهي تلغي خيار الاعتراف الفوري لتكاليف الاقتراض كمصروف للموجودات التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتكون جاهزة للاستخدام المستهدف. هذا التعديل غير ملائم للبنك لأن البنك لم يتكبد أي تكاليف اقتراض لبناء أصل.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "الأدوات المالية المركبة والالتزامات الناتجة من التصفية"

عدل مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار (32) في فبراير 2008م. وهو يطلب حالياً تصنيف بعض الأدوات المالية التي تلبي تعريف المطلوبات المالية كحقوق ملكية. تُصنّف، حالياً، الأدوات المالية المركبة التي تمثل الفائدة المنتقبة في صافي موجودات المنشأة كحقوق الملكية شريطة أن تُلبى شروطاً معينة. وشبهياً بتلك المتطلبات الاستثناء لتعريف المطلوبات المالية لأدوات تعطي مالكة حصة في صافي موجودات المنشأة فقط عند تصفيتها. هذا التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) غير ملائم للبنك لأن البنك لا يملك أي أدوات مالية مركبة.

- تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13) "برنامج ولاء العملاء"

يوضح تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13) أنه حيثما تباع بضاعة أو خدمات معاً مع حافز ولاء للعميل (على سبيل المثال: نقاط ولاء أو منتجات مجانية) فإن الترتيبات تمثل ترتيبات متعددة العناصر. يتم توزيع الدخل المستلم من العميل بين مكونات الترتيبات باستخدام القيم العادلة. تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (13) غير ملائم لعمليات البنك لأن البنك لا يشغل أي برامج ولاء.

- تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (16) "حماية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية"

يُوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية بشأن صافي الاستثمار المحمي. هذا التفسير غير ملائم لعمليات البنك لأن البنك لا يملك أي عمليات أجنبية.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1-2 أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

بيان الالتزام (تتمة)

(ب) المعايير والتفسيرات المصدرة ولكنها غير سارية المفعول، بعد

تجنباً للالتباس، فإن المعايير والتفسيرات التالية التي صدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي قبل 31 ديسمبر 2009م وليست سارية المفعول، بعد، لم يسبق تطبيقها من قبل:

المعيار /التفسير	المحتوى	تاريخ السريان
معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27)	تكلفة الاستثمار في منشأة تابعة، أو منشأة مسيطر عليها بالمشاركة أو منشأة زميلة	1 يوليو 2009م
معيار التقارير المالية الدولي رقم (3)	إندماج الأعمال	1 يوليو 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (27)	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	1 يوليو 2009م
معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الأدوات المالية - الاعتراف والقياس - بنود الحماية المستحقة	1 يوليو 2009م
تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (17)	توزيع موجودات غير نقدية على الملاك	1 يوليو 2009م
تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (18)	تحويل الممتلكات من العملاء	1 يوليو 2009م
معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)	الأدوات المالي جزء 1: التصنيف والقياس	1 يناير 2013م

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) "تكلفة الاستثمار في منشأة تابعة أو منشأة مسيطر عليها بالمشاركة أو منشأة زميلة"

يسمح المعيار المعدل للمنشآت التي تطبق لأول مرة استخدام التكلفة المفترضة لأي من القيمة العادلة أو القيمة الدفترية تحت ممارسة محاسبية سابقة لقياس التكلفة المبدئية للاستثمارات في منشآت تابعة أو منشآت مسيطر عليها بالمشاركة والمنشآت الزميلة في البيانات المالية المنفصلة لكل منها. يُلغى التعديل أيضاً تعريف "طريقة التكلفة" من معيار المحاسبة الدولي (27) ويطلب أن تعرض المنشأة مقسوم الأرباح المستلمة من الاستثمارات في المنشآت التابعة والمنشآت المسيطر عليها بالمشاركة والمنشآت الزميلة كدخل في البيانات المالية المنفصلة للمستثمر. لا يبدو هذا التعديل ملائماً للبنك لأن البنك لا يملك استثمارات في منشآت تابعة أو منشآت زميلة أو منشآت مسيطر عليها بالمشاركة.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) "اندماج الأعمال"

يطلب المعيار المعدل الاستمرار في تطبيق "طريقة الحيابة" لاندماج الأعمال مع بعض التغييرات المهمة. فعلى سبيل المثال، جميع المبالغ المدفوعة لشراء منشأة يجب أن تسجل بالقيمة العادلة في تاريخ الحيابة، مع مدفوعات محتملة تصنف كدين يعاد تقييمه لاحقاً عبر بيان الدخل. يُوجد خيار على "أساس الحيابة على الحيابة" لقياس حصة المنشأة غير المسيطر عليها في المنشأة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو نسبة حصة المشتري في صافي الموجودات في المنشأة المشتراة غير المسيطر عليها. يجب تحميل جميع تكاليف الحيابة على المصاريف. سوف يقوم البنك بتطبيق المعيار رقم (3) (المعدل) مستقبلاً لجميع معاملات اندماج الأعمال ابتداءً من 1 يناير 2010م.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1-2 أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

بيان الالتزام (تتمة)

(ب) المعايير والتفسيرات المصدرة ولكنها غير سارية المفعول، بعد (تتمة)

- معيار المحاسبة الدولي رقم (27) "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"

يطلب المعيار المعدل تسجيل تأثير جميع المعاملات لحصة المنشأة غير المسيطر عليها في حقوق الملكية إذا لم يكن هناك تغيير في السيطرة وأن هذه المعاملات لن ينتج عنها "شهرة" أو أرباح أو خسائر. يحدد المعيار أيضاً المعالجة المحاسبية عند فقدان السيطرة، حيث يعاد قياس أية حصة متبقية في تلك المنشأة بالقيمة العادلة وأن يُعترف بأي ربح أو خسارة في الربح أو الخسارة. سوف يطبق البنك معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (المعدل) مستقبلاً للمعاملات مع الأطراف غير المسيطر عليها ابتداءً من 1 يناير 2010م.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - بنود الحماية المستحقة"

صدر التعديل لـ "بنود الحماية المستحقة" في يوليو 2008م، وهو يوفر الإرشادات لظرفين إثنين. لتعريف المخاطر من جانب واحد في بند محمي يلخص معيار المحاسبة الدولي رقم (39) أن الخيار المُشترى المحدد بكامله على أنه أداة حماية المخاطر من جانب واحد، لن يكون فعالاً بصورة كاملة. لا يسمح بتصنيف التضخم، على أنه مخاطر حماية أو جزء من الأداة إلا في ظروف معينة. هذا التعديل لا يتوقع أن يكون ملائماً لعمليات البنك لأن البنك لم يدخل في أي معاملات حماية.

- تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (17) "توزيع موجودات غير نقدية على الملاك"

صدر تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (17) في نوفمبر 2008م، وهو يتناول كيف يجب أن يقاس توزيع مقسوم الأرباح غير النقدية على المساهمين. يُعترف بالتزام مقسوم الأرباح بعد المصادقة على مقسوم الأرباح من قبل المنشأة المعنية ولم يعد من صلاحية تلك المنشأة. يجب الاعتراف بالتزام مقسوم الأرباح هذا بالقيمة العادلة لصافي الموجودات التي سوف توزع. يجب الاعتراف بالفارق بين مبلغ مقسوم الأرباح المدفوع والمبلغ المرسل إلى ما بعده لصافي الموجودات الموزعة في الربح أو الخسارة. يجب إعطاء إفصاحات إضافية إذا كانت بنود صافي الموجودات المحفوظ بها لتوزيعها على الملاك تلبّي تعريف العمليات متوقعة.

- تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (18) "تحويل الموجودات من العملاء"

صدر تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (18) في يناير 2009م. وهو يوضح المعالجة المحاسبية لتحويلات بنود العقارات والآلات والمعدات من قبل منشآت تستلم هذه التحويلات من عملائها. وينطبق التفسير أيضاً على الاتفاقيات التي تحصل المنشأة بموجبها على نقدية من عميل عندما يجب أن يستخدم مبلغ النقدية فقط في تشييد أو حيازة بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، وأن يكون على المنشأة عندئذ أن تستخدم هذا البند لتوفر للعميل الآلية التي تمكنه من استمرار حصوله على توريدات بضاعة و/ أو خدمات. لن يتأثر البنك بتطبيق تفسير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (18).

- التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية

صدرت "التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية" في مايو 2008م. وهي تتضمن تعديلات عدة لمعايير التقارير المالية الدولية والتي يعتبرها مجلس معايير المحاسبة الدولي غير مستعجلة ولكن ضرورية. تشمل "التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية" على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض أو الاعتراف أو القياس، وكذلك على التعاريف المستخدمة أو التعديلات التصحيحية ذات العلاقة بالعديد من معايير التقارير المالية الدولية. تسري أغلب التعديلات ابتداءً من الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009م و 1 يناير 2010م على التوالي، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يُتوقع أن تحصل تغييرات مادية في السياسات المحاسبية للبنك نتيجة لهذه التعديلات.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1-2 أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

بيان الالتزام (تتمة)

(ب) المعايير والتفسيرات المصدرة ولكنها غير سارية المفعول، بعد (تتمة)

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "الأدوات المالية- الجزء 1: التصنيف والقياس"

صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) في نوفمبر 2009م ويحل محل تلك الأجزاء من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ذات العلاقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية. إن الخصائص الرئيسية لهذا المعيار هي كما يلي:
يجب أن تصنف الموجودات المالية في فئتي قياس، أولهما تلك التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة وثانيهما تلك التي ينبغي أن تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يجب أن يُتخذ هذا القرار عند الاعتراف الأولي. يعتمد التصنيف على نموذج نشاط المنشأة لإدارة أدواتها المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأداة.

يتم لاحقاً قياس الأداة بالتكلفة المطفأة فقط إذا كانت أداة دين وكان كل من هدف "نموذج نشاط المنشأة" هو الاحتفاظ ببند الموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وكانت التدفقات النقدية التعاقدية للأداة تمثل فقط دفعات أصل المبلغ المستثمر والفائدة عليه (أي أن لها خصائص القرض الأساسية فقط). يجب أن تقاس جميع أدوات الدين الأخرى بالقيمة العادلة عبر الربح والخسارة.

يجب أن تقاس لاحقاً جميع أدوات الملكية بالقيمة العادلة. فبالنسبة لأدوات الملكية التي يُحتفظ بها للمتاجرة فسوف تقاس بالقيمة العادلة عبر الربح أو الخسارة. أما بالنسبة لجميع استثمارات حقوق الملكية الأخرى فيمكن أن يُتخذ قرار غير قابل للتغيير عند الاعتراف الأولي بها، للاعتراف بالأرباح والخسائر بالقيمة العادلة غير المحققة والمحققة عبر بيان الدخل الشامل الآخر وليس عبر الربح والخسارة. يجب أن لا يكون هناك تدوير لأرباح وخسائر القيمة العادلة إلى الربح أو الخسارة. هذا القرار قد يتخذ على أساس أداة على أداة. يجب إظهار مقسوم الأرباح في الربح أو الخسارة طالما كان المبلغ يمثل عائداً على الاستثمار.

رغم أن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ملزم ابتداء من 1 يناير 2013م، إلا أنه يُسمح بتطبيقه مبكراً. يدرس البنك، في الوقت الحاضر، تطبيقات هذا المعيار وتأثيره على البنك وتوقيت تطبيقه من قبل البنك.

إن الاستثناءات من معايير التقارير المالية الدولية إلزاماً بأحكام القوانين واللوائح المحلية الصادرة عن البنك المركزي اليمني هي كما يلي:

- (أ) استخدام حد أدنى لنسب مئوية للخسائر لقاء القروض والسلفيات غير المنتظمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشور الدوري رقم (6) لعام 1996م وتعديلاته الصادرة في المنشور رقم (5) لعام 1998م،
- (ب) عدم إدراج المخصص العام لقاء المخاطر المحتسبة على القروض والسلفيات غير المنتظمة ضمن حقوق الملكية،
- (ج) عدم تطبيق بعض أحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الأدوات المالية - الاعتراف والقياس والخاصة بالاعتراف بتقييم الاستثمارات المتوفرة للبيع وفقاً لقيمتها العادلة إلا إذا كانت تلك الاستثمارات مدرجة في سوق مالية منتظمة،
- (د) توزيع تغيرات غير المالك.

2-2 التقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة القيام بعمل تعديلات وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات ومبالغ الموجودات والمطلوبات المالية المعلنة في تاريخ البيانات المالية ومبالغ الإيرادات والمصروفات المعلنة خلال الفترة المالية موضع التقرير. تتكون التقديرات التي ترى إدارة البنك أنها تحمل مخاطر جوهرية للتعديلات المادية في الفترات اللاحقة، بشكل أساسي، من مخصصات انخفاض القروض والسلفيات.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2-2 التقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

يأخذ البنك، بعين الاعتبار، العوامل التالية عند تحديد مخصصات القروض والسلفيات والمطلوبات المحتملة:

- المركز المالي للعميل ككل؛
- نسبة المخاطرة، أي قدرة العميل على القيام بأنشطة ربحية في مجال عمله والتي تدر عليه دخل كافي تمكنه من سداد المديونية؛
- قيمة الضمانات المقدمة وإمكانية تحويل ملكيتها إلى البنك؛ و
- تكلفة تسوية المديونية.

تقديرات الإدارة

تستند التقديرات والافتراضات المصاحبة على خبرة البنك السابقة وعوامل أخرى متعددة يعتقد البنك أنها معقولة في ظل الظروف السائدة والتي تشكل نتائجها أساس الأحكام التي يصدرها بشأن قيم الموجودات والمطلوبات التي قد لا تكون ظاهرة من مصادر أخرى، لذلك قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل دوري ويعترف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

3-2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

اتبعت الإدارة السياسات المحاسبية الهامة التالية والتي تلتزم بمعايير التقارير المالية الدولية بثبات واستمرار وذلك لمعالجة البنود التي تعتبر مادية بالنسبة للبيانات المالية للبنك:

المحاسبة في تاريخ المتاجرة والساد

يعترف بجميع المشتريات والمبيعات "الاعتيادية" للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء الأصل. إن المشتريات أو المبيعات "الاعتيادية" هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب استلام الأصل خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في اللوائح التنظيمية أو حسب أعراف السوق.

العملات الأجنبية

(أ) يحتفظ البنك بسجلاته بالريال اليمني، وهي عملة البنك وظيفياً وعرضاً.

(ب) يجري قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئياً بالعملة الوظيفية وفقاً لسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملات. تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الإعلان إلى الريال اليمني بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ. يتم إدراج كافة الأرباح أو الخسائر المحققة أو غير المحققة الناتجة من إعادة التقييم في "إيرادات التشغيل الأخرى" أو "مصاريف التشغيل الأخرى" في بيان الدخل الشامل.

(ج) لا يتعامل البنك بعقود صرف العملات المستقبلية.

الاعتراف بالإيرادات

(أ) يعترف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل الشامل على أساس مبدأ الاستحقاق الزمني باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري المفعول. يقوم سعر الفائدة ساري المفعول على الاعتراف المبدئي للموجودات/المطلوبات النقدية، ولا يتم تعديله فيما بعد. لغرض الالتزام بمنشور البنك المركزي اليمني رقم (6) لسنة 1996م لا يقوم البنك بتثبيت إيرادات الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية غير المنتظمة. متى تم تصنيف أحد الحسابات كحساب غير منتظم، فإن كافة الفوائد غير المحصلة ذات العلاقة بالأشهر الثلاثة السابقة لتصنيف الحساب كغير منتظم تعكس من الدخل الشامل وتفيد كإيرادات فوائد غير محصلة.

(ب) تستحق الإيرادات من الاستثمارات بناءً على إشعار الملكية، ويعترف بالأرباح الموزعة عند نشوء حق استلامها.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2-3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

(ج) وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بمشوره رقم (2) لسنة 2000م يتم إدراج أي مخصصات مستردة ضمن بند "إيرادات التشغيل الأخرى".

(د) يُعترف بالعمولات ورسوم الخدمات المصرفية الأخرى عند استحقاقها.

النقدية وشبه النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، فإن النقدية وشبه النقدية تشتمل على كل من النقدية في الصندوق، والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي اليمني باستثناء أرصدة الاحتياطي القانوني، والأرصدة تحت الطلب لدى البنوك الأخرى وأذون الخزانة وشهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني بتاريخ استحقاق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ المركز المالي.

الأرصدة المستحقة من البنوك

تعرض الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك بسعر التكلفة بعد حسم أي مبالغ شطبت وأي انخفاض في قيمتها.

ودائع العملاء

تظهر جميع ودائع العملاء بسعر التكلفة المعدل بالمبالغ المطفأة.

أذون الخزانة

تظهر أذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي اليمني نيابة عن وزارة المالية بقيمتها الإسمية معدلة لأي خصم غير مطفأ قائم في تاريخ التقرير.

شهادات الإيداع

تظهر شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي اليمني بسعر التكلفة. ويتم إدراج الفوائد المستحقة على شهادات الإيداع في "الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى".

المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات والمطلوبات المحتملة

إلتزاماً بتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشور رقم (6) لسنة 1996م والمشور رقم (5) لسنة 1998م يتم تكوين مخصص للقروض والسلفيات والمطلوبات المحتملة الخاصة بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحتسب من إجمالي القروض والسلفيات والمطلوبات المحتملة، مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وضمائم مصرفية. يتم تحديد المخصص بناءً على مراجعة دورية شاملة لمحفظه الائتمان والمطلوبات المحتملة. وبناءً عليه، يتم تكوين المخصص طبقاً للنسب التالية:

• القروض والسلفيات المنتظمة، متضمنة القروض تحت المراقبة	1 %
• الالتزامات المحتملة المنتظمة، متضمنة الحسابات تحت المراقبة	1 %
• القروض والسلفيات والالتزامات المحتملة غير المنتظمة:	
- الديون دون المستوى	15 %
- الديون المشكوك في تحصيلها	45 %
- الديون الرديئة	100 %

عندما يتبين عدم إمكانية تحصيل قرض ما، بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية اللازمة وتحديد الخسارة النهائية أو بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها للمحفظه، يتم شطبه بحسمه من المخصص. تظهر القروض والسلفيات المقدمة للعملاء في بيان المركز المالي بعد حسم المخصص والفوائد غير المحصلة. تظهر المبالغ المحصلة من القروض والسلفيات التي سبق شطبها في السنوات السابقة في بند "إيرادات التشغيل الأخرى".

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3-2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المالية

يعترف البنك بكل الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في بيان المركز المالي وتقاس وفقاً للفئة التي تنتمي لها.

• الموجودات المالية

يوزع البنك الموجودات المالية إلى فئات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) التالية: الموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة، القروض والمدينون، الاستثمارات المحفوظ بها حتى الاستحقاق والموجودات المالية المتوفرة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف الأولي.

(أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة: تتضمن هذه الفئة فئتين فرعيتين هما: الموجودات المالية المصنفة كمحفظ بها لغرض التجارة والموجودات المالية المحددة من قبل البنك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي.

تصنف الموجودات المالية كمحفظ بها لغرض التجارة إذا تم الحصول عليها أو تكيدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تدار معاً ويوجد لها نمط فعلي حالي لأخذ ربح قصير المدى. ويعترف بها في بيان المركز المالي كـ "موجودات مالية محفظ بها لغرض التجارة"

يعترف بالموجودات المالية التي تتضمنها هذه الفئة مبدئياً بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف المعاملة مباشرة في بيان الدخل الشامل. ويتم تضمين الأرباح أو الخسائر الناجمة من التغيرات في القيمة العادلة مباشرة في بيان الدخل الشامل ويتم إعلانها كـ "صافي أرباح / (خسائر)" من الأدوات المالية المصنفة كمحفظ بها لغرض التجارة. يتم تضمين إيرادات ومصاريف الفوائد وإيرادات ومصاريف توزيعات الأرباح من الأدوات المالية المحفوظ بها لغرض المتاجرة كـ "صافي إيرادات الفوائد" أو "إيرادات توزيعات الأرباح"، على التوالي. يعكس الاعتراف بالأدوات عند انتهاء صلاحية حق استلام التدفقات النقدية أو عندما يحول البنك فعلياً كافة مخاطر ومنافع الملكية ويكون التحويل مؤهلاً لعكس الاعتراف.

(ب) القروض والمدينون: تعتبر القروض والمدينون أدوات مالية غير مشتقة ذات فترات سداد ثابتة أو قابلة للتحديد ولا توجد لها أسعار في سوق نشط باستثناء ما يلي:

- تلك التي يزمع البنك بيعها مباشرة أو خلال المدى القريب، ومصنفة كمحفظ بها لغرض التجارة، وتلك التي حددها البنك بناء على الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- تلك التي حددها البنك بناء على الاعتراف الأولي كمتوفرة للبيع، أو
- تلك التي قد لا يستعيد البنك فعلياً كل استثماراتها المبدئية إلا بسبب التدهور الائتماني.

يتم الاعتراف بالقروض والمدينين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس فيما يلي بسعر التكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري المفعول. يتم الاعلان عن القروض والمدينون في بيان المركز المالي كقروض وسلفيات للبنوك أو العملاء أو كاستثمارات. تضاف فوائد القروض في بيان الدخل ويعلن عنها كـ "إيرادات الفوائد وما شابه". في حالة الانخفاض، يعلن عن خسارة الانخفاض كخصم من القيمة الدفترية للقروض ويعترف بها في بيان الدخل الشامل كـ "مصاريف انخفاض القروض"

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3-2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

• الموجودات المالية (تتمة)

(ج) الموجودات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق: تعتبر الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق أدوات مالية غير مشتقة ذات فترات سداد ثابتة أو قابلة للتحديد وفترات استحقاق ثابتة ولدى إدارة البنك رغبة قوية وقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، باستثناء ما يلي:

- تلك التي يحددها البنك عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة عبر الربح أو الخسارة،
- تلك التي يحددها البنك كمتوفرة للبيع، و
- تلك التي تلي تعريف القروض والمدينون.

ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة شاملة تكلفة المعاملات المباشرة والمترامنة ونقاس فيما بعد بسعر التكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. يتم تضمين فوائد الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في بيان الدخل الشامل ويعلن عنها كـ "إيرادات الفوائد وما شابه". في حالة الانخفاض، يعلن عن خسارة الانخفاض كخصم من القيمة الدفترية للاستثمار ويعترف بها في بيان الدخل الشامل كـ "صافي الأرباح/ (الخسائر)" من الاستثمارات.

(د) الموجودات المالية المتوفرة للبيع: تعتبر الاستثمارات المتوفرة للبيع موجودات مالية يراد الاحتفاظ بها لفترات غير محددة من الزمن ويمكن أن تباع استجابة للحاجة للسيولة أو التغييرات في سعر الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الملكية أو أنها لم تصنف كقروض ومدينون أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بالاستثمارات المتوفرة للبيع مبدئياً بالقيمة العادلة وهي الاعتبار التقدي شامللاً أي تكلفة معاملات، ونقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مع الأرباح أو الخسائر المعترف بها في بيان الدخل الشامل باستثناء خسائر الانخفاض وأرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية إلى أن يتم عكس الاعتراف بالموجودات المالية. إذا تم تحديد استثمار متوفر للبيع كمنخفض فإن الربح أو الخسارة المترجمة التي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل يعترف بها في بيان الدخل الشامل. ويعترف بالفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة السارية المفعول وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على الموجودات النقدية المصنفة كمتوفرة للبيع في بيان الدخل الشامل. ويعترف بتوزيعات الأرباح من أدوات الملكية المتوفرة للبيع في بيان الدخل في "إيرادات توزيعات الأرباح" عند نشوء حق الاستلام من قبل البنك.

• المطلوبات المالية

يحتفظ البنك بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (شاملة المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض التجارة وتلك المحددة بالقيمة العادلة) والمطلوبات المالية بسعر التكلفة المطفأ ومشتقات الحماية. لا يعترف بالمطلوبات المالية عند انتهاء مدتها.

(أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: تتضمن هذه الفئة فئتين فرعيتين هما: المطلوبات المالية المصنفة كمحتفظ بها لغرض التجارة والمطلوبات المالية المحددة من قبل البنك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي.

تصنف المطلوبات المالية كمحتفظ بها لغرض التجارة إذا تم الحصول عليها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تدار معاً وهناك دليل على وجود نمط استلام ربح قصير المدى. تتضمن المطلوبات المالية أيضاً التزامات لتقديم موجودات مالية مقترضة من بائع لا يملكها. يعترف بهذه الأدوات المالية في بيان المركز المالي كـ "مطلوبات مالية محتفظ بها لغرض التجارة".

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3-2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

• المطلوبات المالية (تتمة)

أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تتمة):

تدرج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة كمحتفظ بها لغرض التجارة في بيان الدخل الشامل ويعلن عنها كـ "صافي الأرباح/ (الخسائر)" من الأدوات المالية المصنفة كمحتفظ بها لغرض التجارة. تدرج مصاريف الفوائد من المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض التجارة كـ "صافي إيرادات الفوائد".

ب) المطلوبات المقاسة بسعر التكلفة المطفأ الأخرى: تقع المطلوبات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في هذه الفئة وتقاس بسعر التكلفة المطفأ. تتمثل المطلوبات المالية المقاسة بسعر التكلفة المطفأ في الودائع من البنوك والعملاء والاستثمارات الدائنة تحت الإصدار والتي لا ينطبق عليها خيار القيمة العادلة والسندات المتحولة والديون الثانوية.

الإعتراف: يستخدم البنك محاسبة تاريخ المتاجرة للعقود بالطرق العادية عند تسجيل معاملات الموجودات المالية. تعرض الموجودات المالية المحولة لطرف ثالث ولكنها غير ملائمة لعكس الاعتراف في بيان المركز المالي كـ "موجودات مرهونة كضمان" إذا كان لدى المحول حق بيعها أو رهنها.

عكس الاعتراف: يعكس الاعتراف بالموجودات المالية عند توقف الحقوق التعاقدية لاستلام تدفقات مالية من هذه الموجودات أو أن هذه الموجودات قد حولت وكذلك كافة مخاطر ومنافع ملكيتها. يعكس الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تسترد أو تسدد.

العقارات والآلات والمعدات

تشمل الأراضي والمباني بشكل رئيسي الفروع والمكاتب. تظهر جميع العقارات والمعدات والآلات التي يستخدمها البنك بالتكلفة التاريخية ناقصة الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف ذات الصلة المباشرة بحياسة كل بند من البنود. تُدرج المصاريف اللاحقة في القيمة الدفترية لكل بند أو يُعترف بها كبند مُنفصل، كما هو ملائم، فقط، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى البنك منافع اقتصادية مرتبطة بذلك البند وتكون تكلفته قابلة للقياس بموثوقية. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. تُحمل جميع تكاليف الترميم والصيانة الأخرى إلى مصاريف التشغيل الأخرى خلال الفترة المالية التي تكبدت فيها.

لا تستهلك الأراضي المملوكة، أما العقارات والآلات الأخرى فتظهر بسعر التكلفة أو مبالغ إعادة التقييم ناقصة الاستهلاك المتراكم. ويتم احتساب الاستهلاك لكل العقارات والآلات والمعدات، باستثناء الأراضي المملوكة، بمعدلات تحتسب لشطب سعر التكلفة أو مبلغ إعادة تقييمها ناقصة القيمة المتبقية المقدر بناء على الأسعار السائدة في تاريخ الامتلاك لكل أصل على مدى عمره الإنتاجي باستخدام طريقة القسط الثابت بالمعدلات المبينة أدناه:

• المباني والإنشاءات	2,5%
• الأثاث والآلات والمعدات	10%-20%
• السيارات	20%
• الأجهزة ونقاط البيع وصناديق الصراف الآلي	20%
• التحسينات على العقارات المستأجرة	على فترة عقود الإيجار أو العمر الإنتاجي المتوقع لها أيهما أقل.

تُنزل القيمة الدفترية لبند الموجودات فوراً إلى مبلغه القابل للاسترداد إذا زادت القيمة الدفترية عن المبلغ التقديري القابل للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد هو أعلى قيمة عادلة لبند الموجودات ناقصة تكلفة بيعه وقيمة استخدامه. لم ينخفض أي بند من بنود العقارات والمعدات والآلات كما في 31 ديسمبر 2009م (2008م: لا شيء).

تُحدد الأرباح والخسائر لاستبعاد العقارات والمعدات والآلات بمقارنة مبالغ البيع المحصلة مع القيمة الدفترية، وتُدرج هذه ضمن "مصاريف التشغيل الأخرى" في بيان الدخل الشامل.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3-2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

العقارات والضمانات التي آلت ملكيتها للبنك من العملاء وفاءً لديون متعثرة

يحصل البنك في بعض الأحيان على عقارات وفاءً لقروض وسلفيات تعثر المدينون في سداد قيمها. ووفقاً للقانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك وتعليمات البنك المركزي اليمني تدرج الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك من عملاء سداداً لقروض في المركز المالي ضمن بند "الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك ناقصةً أي انخفاض في قيمتها. يتم تحميل قيمة أي انخفاض في القيمة، كما في تاريخ بيان المركز المالي، على بيان الدخل الشامل.

مخصص الضمان الاجتماعي

يدفع موظفو البنك حصتهم لقاء الضمان الاجتماعي بحسب قانون التأمينات الاجتماعية للجمهورية اليمنية رقم (25) لسنة 1991م. ويتم دفع الاشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة البنك في بيان الدخل الشامل.

المطلوبات والالتزامات المحتملة

تظهر المطلوبات والالتزامات المحتملة والتي يكون البنك طرفاً فيها خارج بيان المركز المالي، بعد الهوامش، تحت بند "الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى" حيث أنها لا تمثل موجودات فعلية أو مطلوبات فعلية كما في تاريخ التقرير.

عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنتقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر. وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية. إن جميع العقود التي أبرمها البنك هي عقود إيجار تشغيلية. تُحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

القروض الطويلة الأجل

تظهر القروض الطويلة الأجل بسعر التكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39): الأدوات المالية - الاعتراف والقياس.

الضرائب

وفقاً للمادة (21) من القانون (39) لسنة 1982م بإنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي لا تخضع أرباح البنك لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ولا يخضع البنك، أيضاً، لقانون ضرائب الدخل رقم (31) لسنة 1991م والتعديلات اللاحقة له بالقرار الجمهوري بقانون رقم (12) لسنة 1999م وأحكام المادة رقم (85) من القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك.

الزكاة

يقوم البنك بدفع الزكاة وفقاً لقانون الزكاة رقم (2) لسنة 1999م إلى الإدارة العامة للواجبات الزكوية والتي تقرر توزيعها طبقاً لمصاريفها الشرعية.

المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتم الإفصاح في البيانات المالية عن المعاملات التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة كأعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء وأفراد عائلاتهم والشركات التي يعتبرون فيها المالكن الرئيسيين وأيضاً كبار المساهمين، غير الحكومة، ممن يمتلكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة نسبة 5% فأكثر من القوة التصويتية.

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير مهم وجوهري على البنك عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، ويتعامل البنك مع الأطراف ذوي العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون والقرارات التفسيرية للبنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (4) لسنة 1999م.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2-3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض الموجودات

يقوم البنك في تاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم ما إذا كانت هناك دلالة على احتمال انخفاض أصل ما. إذا وجدت أي دلالة في هذا الخصوص أو في حالة وجوب الفحص السنوي لانخفاض الأصل يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد من قيمة الأصل. إن المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو أعلى قيمة عادلة للأصل ناقصة تكلفة البيع أو القيمة العادلة لوحدة توليد النقد ناقصة تكلفة البيع وقيمه المستخدمة والمحددة لكل أصل على حدة إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك للموجودات الأخرى أو موجودات البنك. يجري تقييم في تاريخ كل بيانات مالية فيما إذا كانت هناك أي دلالة على عدم وجود أو نقصان خسائر انخفاض سبق الاعتراف بها. وإذا وجدت هذه الدلالة يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل.

تعكس خسارة الانخفاض المعترف بها سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد لأصل منذ الاعتراف بأخر خسارة في الانخفاض. في هذه الحالة يتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد، ولا يمكن أن تتجاوز هذه الزيادة المبلغ المرحل الذي تم تحديده، بعد الاستهلاك، لو أنه لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض للأصل في السنوات السابقة. لا يتم الاعتراف بهذا العكس في بيان الدخل الشامل إلا إذا رحل الأصل بمبلغ إعادة تقييم، وفي هذه الحالة يجب معاملة العكس على أنه زيادة في إعادة التقييم. بعد هذا العكس يتم تعديل تكلفة الاستهلاك في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة المرحلة المعدلة للأصل ناقصة قيمته المتبقية على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تجرى مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية فقط، ويظهر صافي الرصيد الناتج في بيان المركز المالي عند وجود حق قابل للتنفيذ قانونياً لإجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وبنوي البنك إما التسديد على أساس صافي المبلغ أو تملك الأصل وتسديد مبلغ الإلتزام في نفس الوقت.

3 الأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية. تشمل الموجودات المالية على النقدية في الصندوق والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات الحكومية وشهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني والاستثمارات والقروض والسلفيات المقدمة للعملاء والبنوك. وتشتمل المطلوبات المالية على ودائع العملاء والأرصدة المستحقة للبنوك والقروض طويلة الأجل. تتضمن الأدوات المالية، أيضاً، الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند "الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى".

1-3 القيمة العادلة للأدوات المالية

استناداً إلى تقييم موجودات ومطلوبات البنك كما تظهرها الإيضاحات حول البيانات المالية، لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية جوهرياً عن قيمها العادلة كما في تاريخ المركز المالي باستثناء ما هو مبين في الإيضاح رقم (9) الخاص بالقروض والسلفيات المقدمة للعملاء.

2-3 إدارة مخاطر الأدوات المالية

تعد المخاطر متأصلة في الأنشطة البنكية، إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وأدوات رقابية أخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية بالغة لضمان ربحية مستمرة للبنك، ويتحمل كل فرد في البنك مسؤولية عن المخاطر الواقعة في إطار مسؤولياته.

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر التشغيل.

مخاطر الائتمان

تُعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء والبنوك، والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والحقوق والالتزامات من الآخرين موجودات مالية معرضة لمخاطر الائتمان. تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة الأطراف الأخرى على الوفاء بالتزاماتهم عند استحقاقها.

3 الأدوات المالية (تتمة)

2-3 إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

ولغرض الالتزام بتعميم البنك المركزي اليمني رقم (10) لسنة 1997م المتعلق بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان، يلتزم البنك بمعايير محددة لإدارة مخاطر الائتمان بطريقة ملائمة.

بالإضافة إلى المعايير المنصوص عليها في التعميم المذكور أعلاه، يطبق البنك إجراءات إضافية، لتقليل مخاطر الائتمان، وهي ما يلي:

- إعداد دراسات ائتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم وتحديد نسبة مخاطر الائتمان لكل منهم؛
- الحصول على ضمانات كافية لتقليل التعرض لمخاطر الائتمان التي قد تنتج من المصاعب المالية التي تواجه العملاء أو البنوك؛
- المتابعة والمراجعة الدورية للعملاء والبنوك لغرض تقييم مراكزهم المالية ودرجة الائتمان والمخصص المطلوب للقروض والسلفيات غير المنتظمة؛
- توزيع محفظة الائتمان والأرصدة مع البنوك على قطاعات متنوعة لتقليل تركيزات مخاطر الائتمان.

يُظهر الجدول أدناه الحد الأعلى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بمكونات بيان المركز المالي. يظهر الحد الأعلى للمخاطر بالإجمالي قبل العوامل المخففة من تأثير المخاطر باستخدام اتفاقيات الضمانات:

31 ديسمبر	31 ديسمبر	
2008م	2009م	الموجودات
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني
15,128,834	19,571,628	الأرصدة لدى البنوك
17,596,333	35,803,780	أذون الخزنة، صافي
40,259,234	83,328,359	شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني
26,800,000	-	السندات الحكومية
4,460,866	4,460,866	القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات
60,894,262	60,232,704	الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي
1,847,839	1,982,851	الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى
3,359,476	7,107,261	
170,346,844	212,487,449	إجمالي الموجودات
65,975,636	72,135,856	الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى
236,322,480	284,623,305	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

يدير البنك تركيزات مخاطر الائتمان بتوزيع المحفظة على قطاعات اقتصادية ومواقع جغرافية متنوعة. يُظهر الإيضاح رقم (34) توزيع الأدوات المالية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ويُظهر الإيضاح رقم (35) توزيع الأدوات المالية بحسب المواقع الجغرافية.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها في الظروف الطبيعية. وللحد من هذه المخاطر تقوم إدارة البنك، بالإضافة إلى اعتمادها على قاعدة الودائع الأساسية، بإدارة الموجودات آخذة بعين الاعتبار السيولة المطلوبة، ومراقبة التدفقات المالية والسيولة المستقبلية بشكل يومي وتنظم مصادر تمويل متنوعة.

3 الأدوات المالية (تتمة)

2-3 إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

يُظهر الجدول التالي تحليل الاستحقاق للمطلوبات المالية التي تُظهر الاستحقاقات التعاقدية المتبقية:

المطلوبات	كما في 31 ديسمبر 2009م			
	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة
الأرصدة المستحقة للبنوك	4,568,783	-	-	-
ودائع العملاء	177,733,615	19,079,694	9,539,847	-
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	236,982
إجمالي المطلوبات	182,302,398	19,079,694	9,539,847	236,982
الإجمالي	182,302,398	19,079,694	9,539,847	236,982

المطلوبات	كما في 31 ديسمبر 2008م			
	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة
الأرصدة المستحقة للبنوك	348,919	-	-	-
ودائع العملاء	167,290,539	355,181	251,543	14,019
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	235,677
إجمالي المطلوبات	167,639,458	355,181	251,543	249,696
الإجمالي	167,639,458	355,181	251,543	249,696

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، يُظهر الإيضاح رقم (32) تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات وصافي الفجوة بين الاثنين.

مخاطر سعر الفائدة

تتشأ مخاطر سعر الفائدة من احتمال أن التغييرات في أسعار الفائدة سوف تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو على قيمة الأدوات المالية. يمارس البنك عدداً من الإجراءات للحد من تأثير تلك المخاطر إلى الحد الأدنى وذلك عن طريق:

- ربط أسعار الفائدة على المبالغ المقترضة بأسعار الفائدة على المبالغ المقرضة؛
- الأخذ بعين الاعتبار أسعار الخصم لمختلف العملات عند تحديد أسعار الفائدة؛
- ضبط مقابلة تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية.

3 الأدوات المالية (تتمة)

2-3 إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

مخاطر أسعار الصرف

بسبب طبيعة نشاطات البنك، يتعامل البنك بمختلف العملات الأجنبية وعليه فإنه معرض لمخاطر أسعار الصرف، ويحرص البنك على المحافظة على مراكز متوازنة للعملات الأجنبية التزاماً بتعليمات البنك المركزي اليمني في المنشور رقم (6) لسنة 1998م والذي يحدد أن لا تتجاوز مراكز العملات الأجنبية كل على حدة عن نسبة 15% من رأس مال البنك واحتياطياته، وأن لا يتجاوز إجمالي المركز المفتوح لجميع العملات عن 25% من رأس مال البنك واحتياطياته. والتزاماً بـ منشور البنك المركزي اليمني رقم (6) لسنة 1998م يراقب البنك دورياً مراكز العملات الأجنبية لديه ويقوم ببيع المبالغ الفائضة بالعملات الأجنبية إلى البنك المركزي اليمني بالأسعار السائدة في تاريخ البيع. يبين الإيضاح (38) أهم مراكز العملات الأجنبية في البنك.

بلغ صافي تعرض البنك للعملات الأجنبية كالتالي:

31 ديسمبر 2009م	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ريال سعودي	عملات أخرى	الإجمالي
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الموجودات	72,130,248	411,860	5,292,591	2,628,320	695,780	81,158,799
المطلوبات	69,631,134	413,520	4,944,458	3,271,915	570,265	78,831,292
صافي مراكز العملات	2,499,114	(1,660)	348,133	(643,595)	125,515	2,327,507

31 ديسمبر 2008م	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ريال سعودي	عملات أخرى	الإجمالي
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الموجودات	57,601,752	432,998	2,530,144	1,758,105	542,593	62,865,592
المطلوبات	54,752,813	592,211	2,141,537	3,043,443	809,013	61,339,017
صافي مراكز العملات	2,848,939	(159,213)	388,607	(1,285,338)	(266,420)	1,526,575

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في إمكانية حدوث خسائر مالية نتيجة لنقص أو فشل العمليات الداخلية في تقنيات المعلومات أو في الأفراد أو كنتيجة لأحداث خارجية غير ملائمة. يتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية لكن ليس المخاطر الاستراتيجية أو المتعلقة بالسمعة.

يتم التحكم بإدارة مخاطر التشغيل بواسطة سياسات وإجراءات محددة بشكل جيد ومدمجة من خلال إطار متكامل واضح في البنك. ويتم مراقبة الخسائر المادية الفعلية الناجمة عن الأخطاء التشغيلية ومخالفات القوانين/ النظم المنظمة والمشاكل والكوارث والحوادث والأعطال للموجودات الملموسة وعمليات الاحتيال الخارجية من قبل إدارة مخاطر التشغيل. يتم تحديد وتقييم المخاطر/ الخسائر الممكنة من خلال مؤشرات مخاطر رئيسية ومنهجية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة للفروع والنشاط ووحدات الدعم.

إضافة إلى ذلك، يتم خلال السنة مراجعة عدد من السياسات والإجراءات لتقوية النظم والعمليات. وأحد المكونات الرئيسية لمخاطر التشغيل والتي قد تكون السبب المحتمل لتمزيق عمليات النشاط نتيجة لأحداث استثنائية قد تمزق النظم والبنية التحتية والموارد البشرية وتعطى أهمية كبيرة وخطة استمرارية للنشاط قد تم مراجعتها لتوفر مواجهة للتهديدات الحالية.

ومنهجية البنك لإدارة مخاطر التشغيل هي بتطبيق ممارسات ملائمة للغرض لتتناسب الاستحقاق المؤسسي والبيئات المعينة والتي يتم تشغيل النشاط فيها.

لقد تم ترسيخ إدارة مخاطر التشغيل لزيادة كفاية وكفاءة موارد البنك وتقليل الخسائر واستخدام الفرص.

3 الأدوات المالية (تتمة)

3-3 إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الأساسية من إدارة البنك للرأس المال في ضمان التزام البنك بمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً وأن البنك يحتفظ بتصنيف ائتماني قوي ونسب رأس مال صحيحة. تتم مراقبة كفاية رأس المال من قبل إدارة البنك بشكل ربع سنوي باستخدام تقنيات تستند على التعليمات المقررة من البنك المركزي اليمني لأغراض إشرافية. وتحفظ المعلومات المطلوبة في ملف لدى البنك المركزي اليمني على أساس ربع سنوي.

يلزم البنك المركزي اليمني كل بنك في اليمن بأن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى موجودات مرجحة بأوزان المخاطر يساوي أو أعلى من 8% التي تمثل الحد الأدنى المتفق عليه دولياً. بالإضافة إلى ذلك يتطلب من البنك أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى ودائع العملاء يساوي أو أعلى من 5%.

يُقسم إجمالي رأس مال البنك إلى فئتين:

الفئة الأولى: وتتضمن رأس المال والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام.

الفئة الثانية: وتتضمن احتياطي إعادة التقييم والأرباح غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع.

يُستقطع الاستثمار في أي بنك أو شركة مالية محلية من الفئة الأولى والثانية ويُضاف رصيد المخصصات العامة للقروض والسلفيات إلى الفئة الأولى والثانية.

تُقاس الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر باستخدام سلم مدرج مكون من أربعة مستويات للمخاطر مصنفة وفقاً لطبيعة وتعكس تقديراً لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر الأخرى المصاحبة لكل أصل ونظيره، مع الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات مستوفاة. تتخذ إجراءات مماثلة في حالة التعرض لخارج المركز المالي مع بعض التعديلات لتعكس الطبيعة الأكثر احتمالية للخسائر الممكنة.

يعمل البنك وفقاً لجميع متطلبات رأس المال الخاضع لها.

يتم احتساب كفاية رأس المال كالتالي:

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
8,000	9,000	رأس المال
500	500	علاوة الإصدار
479	656	الاحتياطيات
152	153	الأرباح المستبقة
9,131	10,309	إجمالي حقوق الملكية
955	977	رصيد المخصص العام كما في نهاية السنة
(59)	(59)	الاستثمارات في البنوك والشركات المالية المحلية
10,027	11,227	إجمالي رأس المال العامل
42,352	43,013	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر
37,905	36,392	في بيان المركز المالي
80,257	79,405	خارج بيان المركز المالي
		إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر
%12.49	%14.14	نسبة كفاية رأس المال

4 النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	النقدية في الصندوق:
3,681,124	5,002,520	بالعملة المحلية
2,666,991	1,857,471	بالعملات الأجنبية
6,348,115	6,859,991	إجمالي النقدية في الصندوق
7,303,305	8,693,243	أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني:
7,825,529	10,878,385	بالعملة المحلية
15,128,834	19,571,628	بالعملات الأجنبية
21,476,949	26,431,619	إجمالي أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني
		إجمالي النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني

بموجب أحكام قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م على البنك أن يحتفظ بودائع قانونية لدى البنك المركزي اليمني بنسبة محددة على العملة المحلية وعلى العملات الأجنبية للودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الأخرى لديه.

5 الأرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	الأرصدة لدى البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية الأخرى
4,492,270	10,805,284	الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني:
867,045	1,658,156	بالعملة المحلية
5,359,315	12,463,440	بالعملات الأجنبية
330,512	180,622	إجمالي الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني
5,689,827	12,644,062	الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية الأخرى
		إجمالي الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية الأخرى
3,429,339	11,903,058	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية
8,477,167	11,256,660	أرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب
11,906,506	23,159,718	الودائع لأجل
17,596,333	35,803,780	إجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الأخرى
		إجمالي الأرصدة لدى البنوك

تحمل الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك الأجنبية أسعار فوائد متغيرة في حين لا تحمل الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية الأخرى أي فوائد.

6 أذون الخزانة، صافي

31 ديسمبر	31 ديسمبر	
2008م	2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
38,200,000	55,200,000	أذون الخزانة والتي تستحق خلال 90 يوماً
3,120,630	13,137,120	أذون الخزانة والتي تستحق خلال 180 يوماً
-	16,614,170	أذون الخزانة والتي تستحق خلال سنة
41,320,630	84,951,290	إجمالي أذون الخزانة
(924,832)	(590,478)	الخصم غير المطفأ المستحق خلال 90 يوماً
(136,564)	(340,427)	الخصم غير المطفأ المستحق خلال 180 يوماً
-	(692,026)	الخصم غير المطفأ المستحق خلال سنة
(1,061,396)	(1,622,931)	إجمالي الخصم غير المطفأ
40,259,234	83,328,359	صافي القيمة الدفترية لأذون الخزانة

تحمل أذون الخزانة وأذون الخزانة المعاد شراؤها أسعار فائدة تتراوح بين 11% إلى 15%. وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تعتبر أذون الخزانة التي تستحق خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر جزءاً من النقدية وشبه النقدية.

7 شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني

31 ديسمبر	31 ديسمبر	
2008م	2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
26,800,000	-	شهادات الإيداع - 90 يوماً

وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تعتبر شهادات الإيداع هذه جزءاً من النقدية وشبه النقدية.

8 السندات الحكومية

31 ديسمبر	31 ديسمبر	
2008م	2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
4,460,866	4,460,866	السندات الحكومية

بناءً على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (145) لسنة 2006م بتاريخ 11 أبريل 2006م والذي قرر فيه بأن على وزارة المالية شراء المحفظة الائتمانية الزراعية المستحقة للبنك كما في 31 ديسمبر 2005م، ووفقاً للاتفاق المبرم بين كل من وزارة المالية والبنك، أصدر البنك المركزي اليمني نيابة عن وزارة المالية سندات حكومية تستحق السداد في 11 أبريل 2016م وتحمل هذه السندات نسب فائدة حسب سعر متوسط الفائدة على أذون الخزانة لفترة ثلاثة أشهر وتدفع في تواريخ الاستحقاق.

9 القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات

31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	
430,672	19,919	القروض الزراعية (لصغار المزارعين)
206,605	235,808	القروض الزراعية القصيرة الأجل
5,219	5,043	القروض الزراعية المتوسطة الأجل
139,215	54,749	القروض الزراعية الطويلة الأجل
781,711	315,519	قروض التنمية الريفية وحماية البيئة
		إجمالي القروض الزراعية (1)
		القروض والسلفيات الأخرى
28,411,634	24,992,814	الحسابات الجارية المدينة وحسابات السحب على المكشوف
21,431,047	23,978,778	القروض التجارية
7,902,542	10,313,909	القروض الشخصية
323,755	528,844	قروض الموظفين
7,151,696	6,429,937	تمويل الاعتمادات المستندية
847,672	417,837	الشيكات المشتركة
66,068,346	66,662,119	إجمالي القروض والسلفيات الأخرى (2)
66,850,057	66,977,638	إجمالي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء (2+1)
(7,819)	(30,939)	المخصص لقاء خسائر القروض الزراعية (إيضاح 9-أ)
(4,270,312)	(5,127,879)	المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات الأخرى (إيضاح 9-أ)
(1,677,664)	(1,586,116)	الفوائد المعلقة (إيضاح 9-ب)
(5,955,795)	(6,744,934)	إجمالي المخصص لقاء القروض والسلفيات والفوائد المعلقة
60,894,262	60,232,704	صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء

بلغ إجمالي القروض والسلفيات غير المنتظمة كما في 31 ديسمبر 2009م مبلغ 8,738,767 ألف ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 12,052,632 ألف ريال يمني). إن تفصيل هذا المبلغ كما يلي:

31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	
2,633,545	2,858,928	الديون دون المستوى
510,214	913,785	الديون المشكوك في تحصيلها
8,908,873	4,966,054	الديون الرديئة
12,052,632	8,738,767	إجمالي القروض والسلفيات غير المنتظمة

كان لدى البنك قرض بمبلغ 2,779,860 ألف ريال يمني على المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج (المؤسسة). وقد شكل مجلس الوزراء بناء على القرار رقم (455) لسنة 2008م المعدل بالقرار رقم (7) لسنة 2009م لجنة مكونة من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة لتسوية القرض لقاء جزء من أرض تملكها المؤسسة. قامت اللجنة بمراجعة وإعداد تقرير لتحديد موقع الأرض وقيمتها وبلغت 2,196,361 ألف ريال يمني.

تم إعداد عقد لبيع الأرض بمبلغ 2,779,860 ألف ريال يمني كتسوية كاملة للقرض. وفقاً للجزء (3) من هذا العقد تنتقل ملكية الأرض إلى البنك بعد توقيع كل من البنك والمؤسسة وأعضاء لجنة مجلس الوزراء. ويصبح العقد ساري المفعول فقط بعد توقيعه من قبل كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.

9 القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات (تتمة)

تم توقيع العقد من قبل البنك والمؤسسة وأعضاء لجنة مجلس الوزراء، وتمت المصادقة عليه من قبل كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في 25 أبريل 2010م. بناءً على ذلك يتوقف البنك عن المطالبة بالقروض وقدره 2,779,860 ألف ريال يمني مقابل قيمة الأرض بمبلغ 2,779,860 ألف ريال يمني. أقر مجلس إدارة البنك هذه الصفقة في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 15 مايو 2010م.

9-أ) المخصصات لقاء خسائر القروض والسلفيات غير المنتظمة

إن تفاصيل حركة المخصصات للخسائر المحتملة للقروض والسلفيات غير المنتظمة خلال السنة كانت كالتالي:

31 ديسمبر 2008م			31 ديسمبر 2009م			مخصص القروض الزراعية
إجمالي	عام	خاص	إجمالي	عام	خاص	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	الرصيد في 1 يناير
6,383	6,383	-	7,819	7,819	-	المكون خلال السنة (إيضاح 27)
1,436	1,436	-	23,120	-	23,120	التحويلات إلى المخصص المحدد
-	-	-	-	(4,944)	4,944	الرصيد في نهاية السنة
<u>7,819</u>	<u>7,819</u>	<u>-</u>	<u>30,939</u>	<u>2,875</u>	<u>28,064</u>	

31 ديسمبر 2008م			31 ديسمبر 2009م			مخصص القروض والسلفيات الأخرى
إجمالي	عام	خاص	إجمالي	عام	خاص	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	الرصيد في 1 يناير
2,610,723	226,644	2,384,079	4,270,312	287,401	3,982,911	المكون خلال السنة (إيضاح 27)
1,661,779	60,757	1,601,022	1,742,670	-	1,742,670	إعادة تقييم أرصدة أول السنة
(2,190)	-	(2,190)	32,340	4,344	27,996	التحويلات إلى المخصص المحدد
-	-	-	-	(39,155)	39,155	المسترد خلال السنة (إيضاح 26)
-	-	-	(917,443)	-	(917,443)	الرصيد في نهاية السنة
<u>4,270,312</u>	<u>287,401</u>	<u>3,982,911</u>	<u>5,127,879</u>	<u>252,590</u>	<u>4,875,289</u>	

قررت الإدارة تكوين مخصص عام للقروض والالتزامات المحتملة المنتظمة بما فيها القروض تحت المراقبة بمعدل 1% (2008م: 1%).

9-ب) الفوائد المتعلقة

هذه تمثل الفوائد على القروض والسلفيات غير المنتظمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني والتي يتم الاعتراف بها كإيرادات عند تحصيلها فقط.

31 ديسمبر	31 ديسمبر	الرصيد في بداية السنة
2008م	2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	المسترد خلال السنة
1,204,666	1,677,664	المعلق خلال السنة
-	(636,884)	الرصيد في نهاية السنة
<u>472,998</u>	<u>545,336</u>	
<u>1,677,664</u>	<u>1,586,116</u>	

10 الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي

تشتمل هذه على الاستثمارات المتوفرة للبيع في الشركات والمؤسسات المالية التالية:

31 ديسمبر	31 ديسمبر	
2008م	2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
157,488	289,500	شركة مأرب للدواجن (ش.م.ي) (إيضاح 10- أ)
-	1,500	شركة كاك لتقنية المعلومات (إيضاح 10- ب)
-	1,500	شركة كاك للتسويق والإعلان المحدودة (إيضاح 10- ج)
		الاستثمارات في الشركات والمؤسسات المالية الأخرى:
59,131	59,131	شركة الخدمات المالية اليمنية- اليمن (إيضاح 10- د)
19,970	19,970	كاك بنك الدولي- جيبوتي (إيضاح 10- هـ)
15,750	15,750	الشركة اليمنية لصناعة المضخات
1,350	1,350	الشركة اليمنية لتسويق المنتجات الزراعية
2,500	2,500	الشركة اليمنية للفنادق
11,834	11,834	مصنع التمورر بالتحيتي
125	125	الشركة اليمنية البريطانية للاستثمار
600,000	600,000	مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي (إيضاح 10- و)
10,000	10,000	مؤسسة ضمان الودائع المصرفية (إيضاح 10- ز)
1,001,250	1,001,250	شركة أساس للتطوير العقاري المحدودة (10- ح)
1,879,398	2,014,410	إجمالي الاستثمارات المتوفرة للبيع
(31,559)	(31,559)	مخصص الانخفاض (10- ط)
1,847,839	1,982,851	صافي القيمة الدفترية للاستثمارات المتوفرة للبيع

10-أ) شركة مأرب للدواجن

يملك البنك ما نسبته 26.93% من رأس مال شركة مأرب للدواجن (ش.م.ي). خلال السنة قام البنك بدفع مبلغ قدره 132,012 ألف ريال يمني لقاء زيادة رأس المال في شركة مأرب للدواجن.

10-ب) شركة كاك لتقنية المعلومات

يملك البنك ما نسبته 30% من رأس المال لشركة كاك لتقنية المعلومات والتي يبلغ إجمالي رأس مالها 5 مليون ريال يمني.

10-ج) شركة كاك للتسويق والإعلان المحدودة

يملك البنك ما نسبته 30% من رأس المال لشركة كاك للتسويق والإعلان المحدودة والتي يبلغ إجمالي رأس مالها 5 مليون ريال يمني.

10-د) شركة الخدمات المالية اليمنية- اليمن

ساهم البنك بمبلغ 310.7 ألف دولار أمريكي ما نسبته 10.36% من رأس المال لشركة الخدمات المالية اليمنية والتي تأسست مشاركة مع عدد من البنوك المحلية الأخرى. يبلغ إجمالي رأس مال الشركة 3 مليون دولار أمريكي.

10-هـ) كاك بنك الدولي-جيبوتي

ساهم البنك بمبلغ قدره 100 ألف دولار أمريكي ما نسبته 5% من رأس المال لكاك بنك الدولي- جيبوتي والذي تأسس مشاركة مع عدد من جهات القطاع الخاص اليمني، ويبلغ رأس ماله المصرح به 2 مليون دولار أمريكي.

10 الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي (تتمة)**10-و) مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي**

قام البنك بدفع مبلغ قدره 600,000 ألف ريال يمني ما نسبته 30% الأولى من حصة البنك في رأس المال لمشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي وقدرها مبلغ 2,000,000 ألف ريال يمني. تأسس المشروع مشاركة مع عدد من جهات القطاع العام.

10-ز) مؤسسة ضمان الودائع المصرفية

ساهم البنك بمبلغ قدره 10,000 ألف ريال يمني في رأس المال مؤسسة ضمان الودائع المصرفية والتي تأسست مشاركة مع الحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني وجميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

10-ح) شركة أساس للتطوير العقاري المحدودة

ساهم البنك بمبلغ قدره 5,000 ألف دولار أمريكي في رأس المال لشركة أساس للتطوير العقاري المحدودة والتي تأسست مشاركة مع الشركة العربية اليمنية الليبية القابضة والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية.

10-ط) مخصص الانخفاض

بسبب عدم استلام أية توزيعات من الاستثمارات الأخرى وهي الشركة اليمنية لصناعة المضخات والشركة اليمنية لتسويق المنتجات الزراعية والشركة اليمنية للفنادق ومصنع التمور بالتحيتي والشركة اليمنية البريطانية للاستثمار خلال السنوات القليلة الماضية وحيث لا يتوقع استلام أية توزيعات أرباح خلال السنوات القادمة، تم تجنب مخصصات لقاء الانخفاض كاملة لأرصدة هذه الاستثمارات.

11 الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى

31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	
1,367,036	2,390,228	الفوائد المستحقة القبض
171,409	188,945	المصروفات المدفوعة مقدماً
309,020	376,109	عهد الموظفين
1,444	3,790	التأمينات والمبالغ المدفوعة مقدماً
47,325	44,194	المخزون لغرض البيع
160,914	148,525	المخزون لأغراض غير البيع
92,359	48,316	المبالغ على الحساب لشراء موجودات ثابتة
486,984	475,215	المصاريف الرأسمالية للفروع الجديدة قيد الإنشاء
480,502	173,475	الأرصدة المدينة الأخرى، بعد المخصصات
242,483	3,447,410	الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون
<u>3,359,476</u>	<u>7,296,207</u>	صافي الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى

يمثل المخزون لغرض البيع تكلفة بطاقات الصراف الآلي المصدرة لعملاء البنك وقطع الغيار المحولة من البنك الزراعي سابقاً إلى البنك.

الأرصدة المدينة الأخرى، بعد المخصص لقاء الأرصدة المشكوك في تحصيلها وقدرها 183,069 ألف ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 75,648 ألف ريال يمني).

تتضمن الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون الأرض المبيعة من المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج تسوية لقرض (إيضاح 9).

الإيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009م

12 العقارات والآلات والمعدات

التحسينات على العقارات المستأجرة	الأثاث والآلات والمعدات	السيارات	البيع وصناديق الصراف الآلي	الأجهزة ونقاط الإجمالي	التكلفة أو التقييم	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
357,474	1,468,581	322,287	400,868	3,282,041	في 1 يناير 2008م	
207,903	1,046,937	57,538	474,756	1,870,831	للإضافات خلال السنة	
(501)	(4,068)	(20,294)	-	(25,315)	للاستبعادات	
-	12,625	-	(12,625)	-	للتسويات	
564,876	2,524,075	359,531	862,999	5,127,557	في 31 ديسمبر 2008م	
248,014	737,325	51,545	161,891	1,283,986	للإضافات خلال السنة	
-	(24,081)	(4,097)	-	(34,824)	للاستبعادات	
812,890	3,237,319	406,979	1,024,890	6,376,719	في 31 ديسمبر 2009م	
116,059	376,236	178,498	126,204	904,054	الاستهلاك	
80,623	321,914	43,407	224,555	686,440	في 1 يناير 2008م	
(501)	(2,949)	(7,140)	-	(10,633)	للسنة	
-	1,894	-	(1,894)	-	للمستبعادات	
196,181	697,095	214,765	348,865	1,579,861	للتسويات	
115,767	485,937	50,079	194,022	863,738	في 31 ديسمبر 2008م	
-	(20,047)	(3,472)	-	(24,128)	للسنة	
311,948	1,162,985	261,372	542,887	2,419,471	للمستبعادات	
500,942	2,074,334	145,607	482,003	3,957,248	في 31 ديسمبر 2009م	
368,695	1,826,980	144,766	514,134	3,547,696	القيمة الدفترية	
693,121					في 31 ديسمبر 2008م	

13 الأرصدة المستحقة للبنوك

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	الأرصدة المستحقة للبنوك المحلية:
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	الحسابات الجارية وتحت الطلب
62,447	-	الودائع لأجل
4,063	-	إجمالي الأرصدة المستحقة للبنوك المحلية
66,510	-	الحسابات الجارية وتحت الطلب للبنوك الأجنبية
282,409	4,568,783	إجمالي الأرصدة المستحقة للبنوك
348,919	4,568,783	

14 ودائع العملاء

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
68,327,841	94,421,127	الحسابات الجارية وتحت الطلب
1,974,985	2,942,544	حسابات التوفير
83,895,442	89,920,362	الودائع لأجل
2,599,404	2,532,205	الودائع الأخرى
11,113,610	16,536,918	التأمينات النقدية لخطابات الضمان والاعتمادات المستندية
167,911,282	206,353,156	إجمالي ودائع العملاء

15 الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
528,103	426,198	الفوائد المستحقة الدفع
243,860	173,320	المصاريف المستحقة الدفع
332,785	281,809	فوائد القروض المحصلة مقدماً
33,761	24,373	مصلحة الضرائب
816,960	399,243	المطلوبات الأخرى
1,955,469	1,304,943	إجمالي الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى

16 المخصصات الأخرى

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
589,915	659,850	الرصيد في بداية السنة
-	19,228	المخصص الإضافي نتيجة لإعادة تقييم التعرض للعملة الأجنبية
69,935	82,236	المخصص المكون خلال السنة (إيضاح 27)
-	(39,837)	عكس المخصص (إيضاح 25)
659,850	721,477	الرصيد في نهاية السنة

17 القروض الطويلة الأجل

31 ديسمبر	31 ديسمبر	
2008م	2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
6,231	6,231	مشروع تطوير تهامة الثالث (إيضاح 17-أ)
7,641	7,641	مشروع تطوير ريمة (إيضاح 17-ب)
71,805	73,110	مشروع التنمية الريفية- المهرة (إيضاح 17-ج)
150,000	150,000	صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي (إيضاح 17-د)
235,677	236,982	إجمالي القروض الطويلة الأجل

17-أ) مشروع تطوير تهامة الثالث

حصلت الحكومة على قرض من مؤسسة ألمانيا للتسليف الإنشائي لتفعيل نشاطات القروض الزراعية في مشروع تطوير تهامة. ينفذ البنك المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة الزراعة.

17-ب) مشروع تطوير ريمة

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل نشاطات القروض الزراعية في مشروع تطوير ريمة. ينفذ البنك المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة المالية.

17-ج) مشروع التنمية الريفية- المهرة

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل نشاطات القروض الزراعية في مشروع التنمية الريفية- المهرة. ينفذ البنك المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة المالية.

17-د) صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل نشاطات القروض الزراعية لصندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي في المناطق الريفية في المهرة. ينفذ البنك المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة المالية.

18 حقوق الملكية

18-أ) رأس المال

يبلغ رأس المال المدفوع 9,000,000 ألف ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 8,000,000 ألف ريال يمني) موزعة على 9,000 ألف سهم وتبلغ القيمة الإسمية للسهم الواحد 1,000 ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 1000 ريال يمني).

أقر مجلس إدارة البنك الزيادة في رأس المال بمبلغ 1,000,000 ألف ريال يمني خلال السنة في إجتماعه الذي عقد بتاريخ 15 مايو 2010م.

31 ديسمبر 2008م			31 ديسمبر 2009م			
نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	
المساهمة	قيمة الأسهم	عدد الأسهم	المساهمة	قيمة الأسهم	عدد الأسهم	
%	ألف ريال يمني		%	ألف ريال يمني		
33.82	2,705,991	2,705,991	33.82	3,044,240	3,044,240	الحكومة ممثلة بوزارة المالية
0.68	54,108	54,108	0.68	60,872	60,872	الإتحاد العام
						صندوق تشجيع الانتاج الزراعي
40.50	3,239,901	3,239,901	40.50	3,644,888	3,644,888	والسمكي
25.00	2,000,000	2,000,000	25.00	2,250,000	2,250,000	الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد
100	8,000,000	8,000,000	100	9,000,000	9,000,000	الرصيد في نهاية السنة

18 حقوق الملكية (تتمة)

18-ب) الاحتياطات

18-ب-1) الاحتياطي القانوني

وفقاً لنص المادة (12-1) من القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك يتم تحويل 15% من صافي الأرباح إلى حساب الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ضعف رأس المال. لا يمكن للبنك أن يستخدم هذا الاحتياطي دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي اليمني.

18-ب-2) الاحتياطي العام

يمكن للبنك استخدام رصيد هذا الاحتياطي في الأوجه التي يقررها.

19 الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى، صافي

تتضمن التزامات الائتمان والالتزامات لتمديد الائتمان والكمبيالات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان المصممة لتلبي متطلبات عملاء البنك. تمثل التزامات تمديد الائتمان التزامات تعاقدية لعمل القروض والتسهيلات الائتمانية. لهذه الالتزامات، عموماً، تواريخ صلاحية ثابتة أو شروط إنهاء أخرى وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لأن صلاحية هذه الالتزامات قد تنتهي دون أن تسحب فإن إجمالي مبلغ العقد لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

تُزَم الكميالات والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان البنك بتسديد المبالغ المترتبة بالنيابة عن العميل شريطة تعثر العميل عن التسديد وفقاً لشروط العقد.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، تضمنت الالتزامات نيابة عن العملاء والتي توجد لها مطلوبات مقابلة في حساب العملاء ما يلي:

صافي الالتزامات	الهامش المغطى	إجمالي الالتزامات	كما في 31 ديسمبر 2009م
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
34,103,502	5,137,278	39,240,780	الاعتمادات المستندية
38,032,354	11,399,640	49,431,994	خطابات الضمان - العملاء
72,135,856	16,536,918	88,672,774	الإجمالي

صافي	الهامش المغطى	إجمالي الالتزامات	كما في 31 ديسمبر 2008م
الالتزامات	الهامش المغطى	إجمالي الالتزامات	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
35,088,297	3,685,061	38,773,358	الاعتمادات المستندية
30,887,339	7,428,549	38,315,888	خطابات الضمان - العملاء
65,975,636	11,113,610	77,089,246	الإجمالي

20 الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء والأرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء:
2,312,366	3,641,886	الفوائد من القروض المقدمة للعملاء
4,070,685	2,890,543	الفوائد من الحسابات الجارية المدينة
322,061	431,126	الفوائد من التسهيلات الأخرى
6,705,112	6,963,555	إجمالي الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء
240,826	-	الفوائد من الأرصدة لدى البنوك:
202,006	57,237	الفوائد من أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني
442,832	57,237	الفوائد من الأرصدة لدى البنوك
7,147,944	7,020,792	إجمالي الفوائد من الأرصدة لدى البنوك
		إجمالي الفوائد من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء والأرصدة لدى البنوك

21 تكلفة الودائع

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	الفوائد على ودائع العملاء
354,712	499,572	الفوائد على الحسابات الجارية وحسابات التوفير
7,630,427	8,995,128	الفوائد على الودائع لأجل
7,985,139	9,494,700	إجمالي الفوائد على ودائع العملاء
16,606	79,818	الفوائد على الأرصدة المستحقة للبنوك
1,565	2,084	الفوائد على القروض طويلة الأجل
8,003,310	9,576,602	إجمالي تكلفة الودائع

22 إيرادات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	العمولات من الاعتمادات المستندية
699,660	590,563	العمولات من خطابات الضمان
516,077	532,734	العمولات من التحويلات
146,586	152,464	رسوم الخدمات المصرفية
19,607	29,443	رسوم الخدمات الأخرى
416,952	538,505	
1,798,882	1,843,709	إجمالي إيرادات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية

23 الأرباح من العمليات بالعملة الأجنبية

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م
ألف ريال يمني (81,597)	ألف ريال يمني 129,458
295,119	417,402
213,522	546,860

أرباح/ (خسارة) عمليات المتاجرة بالعملة الأجنبية
فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية

إجمالي الأرباح من العمليات بالعملة الأجنبية

24 المنح

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م
ألف ريال يمني 60,000	ألف ريال يمني -

صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسهمي

25 إيرادات التشغيل الأخرى

31 ديسمبر 2008م	31 ديسمبر 2009م
ألف ريال يمني -	ألف ريال يمني 917,443
78,744	-
44,074	39,837
54,984	-
1,801	18,885
1,425	75,874
181,028	1,052,039

المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات انتفت الحاجة إليه (إيضاح 9-أ)
المخصص لقاء الاستثمارات المتوفرة للبيع انتفت الحاجة إليه
مخصصات أخرى انتفت الحاجة إليها (إيضاح 16)

التعديلات للسنوات السابقة

إيرادات بيع عقارات وآلات ومعدات

إيرادات متنوعة

إجمالي إيرادات التشغيل الأخرى

26 المصاريف العمومية والإدارية

31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	
3,270,805	3,511,708	الرواتب والأجور والمصاريف ذات العلاقة
686,440	863,738	استهلاك العقارات والآلات والمعدات (إيضاح 12)
201,855	393,063	الإيجارات
84,516	145,463	الكهرباء والماء
188,679	284,209	الترميمات والصيانة
138,561	222,659	التلفون والتلكس والبريد
929,183	980,632	الترويج والإصدارات
29,986	167,369	مصاريف التأمين
13,140	28,513	المصاريف القضائية
115,487	114,357	الضيافة
101,681	116,639	القرطاسية ومواد الطباعة
49,686	64,462	الأتعاب الاستشارية والمهنية
278,573	303,064	مصاريف النقل والبدلات
96,025	43,994	مصاريف التدريب
146,773	338,133	مصاريف السنوات السابقة
306,889	523,826	المصاريف العمومية والادارية الأخرى
6,638,279	8,101,829	إجمالي المصاريف العمومية والإدارية

يعمل لدى البنك 1,719 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2009م (31 ديسمبر 2008م: 1,799 موظفاً).

27 المخصصات

31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	
1,661,779	1,742,670	المخصص لقاء خسائر القروض والسلفيات غير المنتظمة (إيضاح 9-أ)
1,436	23,120	المخصص لقاء خسائر القروض الزراعية (إيضاح 9-أ)
69,935	82,236	المخصص لقاء البنود خارج بيان المركز المالي (إيضاح 16)
2,426	108,046	المخصصات الأخرى
1,735,576	1,956,072	إجمالي المخصصات

28 الزكاة

31 ديسمبر 2008م ألف ريال يمني	31 ديسمبر 2009م ألف ريال يمني	
15,000	94,334	الزكاة المدفوعة

29 الربح الأساسي والمخفف للسهم

31 ديسمبر	31 ديسمبر		
2008م	2009م		
179,067	1,176,835	ألف ريال يمني	ربح السنة
8,000,000	8,500,000	سهم	متوسط عدد الأسهم المرجح
22	138	ريال يمني	الربح الأساسي للسهم

لا يوجد أثر للتخفيف في الربح الأساسي للسهم كما في 31 ديسمبر.

30 النقدية وشبه النقدية

31 ديسمبر	31 ديسمبر		
2008م	2009م		
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
21,476,949	26,431,619		النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني (إيضاح 4)
17,596,333	35,803,780		الأرصدة لدى البنوك (إيضاح 5)
40,259,234	83,328,359		أذون الخزانة (إيضاح 6)
26,800,000	-		شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني (إيضاح 7)
(15,128,834)	(19,571,628)		أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني (إيضاح 4)
(2,984,066)	(28,718,837)		أذون الخزانة المستحقة بعد ثلاثة أشهر، بعد الخصم غير المطفاً (إيضاح 32)
88,019,616	97,273,293		إجمالي النقدية وشبه النقدية

31 المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

في سياق نشاطه الاعتيادي، ينفذ البنك معاملات مع بعض أعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء وعائلاتهم والشركات التي يملكون 25% أو أكثر من رأسمالها والذين كانوا عملاء البنك خلال السنة، ويتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل إدارة البنك. بلغت القروض والسلفيات التي منحت للأطراف ذوي العلاقة خلال السنة مبلغ 76,033 ألف ريال يمني (31 ديسمبر 2008م: 51,817 ألف ريال يمني)، قابلة للسداد أو تم سدادها حسب العقود الموقعة معهم. عادة ما تقدم القروض والسلفيات للأطراف ذوي العلاقة مقابل ضمانات تتمثل في رواتب الطرف ذي العلاقة والودائع النقدية والرسوم التجارية مقابل موجودات ثابتة. كانت أرصدة نهاية السنة المتضمنة في البيانات المالية كما يلي:

31 ديسمبر	31 ديسمبر		
2008م	2009م		
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بهم:
51,817	76,033		إجمالي القروض والسلفيات، بعد المخصصات
10,028,872	7,448,615		الودائع
150,000	150,000		القروض الطويلة الأجل
2008	2009		
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		إيرادات الفوائد للسنة
756	1,008		مصاريف الفوائد للسنة
5,352	6,851		

32 استحقاقات الموجودات والمطلوبات

		كما في 31 ديسمبر 2009م			
	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الموجودات					
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	26,431,619	-	-	-	26,431,619
الأرصدة لدى البنوك	35,803,780	-	-	-	35,803,780
أذون الخزانة، صافي	54,609,522	12,796,693	15,922,144	-	83,328,359
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-
السندات الحكومية	-	-	-	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	31,755,419	5,695,458	13,922,227	8,859,600	60,232,704
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	1,982,851	1,982,851
إجمالي الموجودات	148,600,340	18,492,151	29,844,371	15,303,317	212,240,179
المطلوبات					
الأرصدة المستحقة للبنوك	4,568,783	-	-	-	4,568,783
ودائع العملاء	177,733,615	19,079,694	9,539,847	-	206,353,156
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	236,982	236,982
إجمالي المطلوبات	182,302,398	19,079,694	9,539,847	236,982	211,158,921
صافي الفجوة	(33,702,058)	(587,543)	20,304,524	15,066,335	1,081,258
		كما في 31 ديسمبر 2008م			
	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الموجودات					
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	21,476,949	-	-	-	21,476,949
الأرصدة لدى البنوك	17,596,333	-	-	-	17,596,333
أذون الخزانة، صافي	37,275,168	2,984,066	-	-	40,259,234
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	26,800,000	-	-	-	26,800,000
السندات الحكومية	-	-	-	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	28,792,883	6,254,268	13,540,422	12,306,689	60,894,262
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	1,847,839	1,847,839
إجمالي الموجودات	131,941,333	9,238,334	13,540,422	18,615,394	173,335,483
المطلوبات					
الأرصدة المستحقة للبنوك	348,919	-	-	-	348,919
ودائع العملاء	167,290,540	355,181	251,542	14,019	167,911,282
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	235,677	235,677
إجمالي المطلوبات	167,639,459	355,181	251,542	249,696	168,495,878
صافي الفجوة	(35,698,126)	8,883,153	13,288,880	18,365,698	4,839,605

33 متوسط أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات

-----31 ديسمبر 2008م-----			-----31 ديسمبر 2009م-----			
ريال يمني	دولار أمريكي	يورو	ريال يمني	دولار أمريكي	يورو	
%	%	%	%	%	%	
						الموجودات
						الأرصدة لدى البنوك:
						الحسابات الجارية
3.00	1.50	-	-	-	-	الودائع لأجل
-	2.30	-	0.05	0.05	-	أذون الخزانة
-	-	15.50	-	-	12.90	شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني
-	-	14.50	-	-	-	السندات الحكومية
-	-	14.50	-	-	12.85	القروض والسلفيات المقدمة للعملاء،:
-	-	12.00	-	4.00	11.00	القروض الزراعية
9.00	9.00	19.00	8.00	8.00	18.00	القروض المقدمة للعملاء
9.00	9.00	19.00	8.00	8.00	18.00	السلفيات المقدمة للعملاء
						المطلوبات
						الأرصدة المستحقة للبنوك
						ودائع العملاء:
						الودائع لأجل
2.00	3.00	13.00	1.00	2.00	10.00	حسابات التوفير
2.00	2.00	13.00	1.00	1.00	10.00	القروض طويلة الأجل
-	4.00	-	-	-	-	

34 توزيع الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة وفقاً للقطاع الاقتصادي

كما في 31 ديسمبر 2009م

الموجودات	التصنيع	الزراعة	التجارة	البناء والتشييد	التمويل	السياحة	أخرى	الإجمالي
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	39,166,599	-	-	39,166,599
الأرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	23,340,340	-	-	23,340,340
أذون الخزانة، صافي	-	-	-	-	83,328,359	-	-	83,328,359
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-	-	-	-
السندات الحكومية	-	-	-	-	-	-	4,460,866	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	10,536,806	1,061,466	23,169,892	1,587,193	8,895	954,108	22,914,344	60,232,704
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	-	-	-	1,601,250	89,101	-	292,500	1,982,851
إجمالي الموجودات	10,536,806	1,061,466	23,169,892	3,188,443	145,933,294	954,108	27,667,710	212,511,719
المطلوبات	-	-	-	-	4,568,783	-	-	4,568,783
الأرصدة المستحقة للبنوك	6,706,479	12,628,815	96,552,656	13,928,840	1,134,943	1,279,390	74,122,033	206,353,156
ودائع العملاء	-	-	-	-	236,982	-	-	236,982
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي المطلوبات	6,706,479	12,628,815	96,552,656	13,928,840	5,940,708	1,279,390	74,122,033	211,158,921
الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى، صافي	-	-	-	-	-	38,311,353	2,228,998	72,135,856

34 توزيع الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة وفقاً للقطاع الاقتصادي (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2008م

التصنيع	الزراعة	التجارة	البناء والتشييد	التمويل	السياحة	أخرى	الإجمالي	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
-	-	-	-	21,476,949	-	-	21,476,949	النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني
-	-	-	-	17,596,333	-	-	17,596,333	الأرصدة لدى البنوك
-	-	-	-	40,259,234	-	-	40,259,234	أذون الخزانة، صافي
-	-	-	-	26,800,000	-	-	26,800,000	شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني
-	-	-	-	4,460,866	-	4,460,866	4,460,866	السندات الحكومية
11,892,283	3,232,557	30,444,806	1,915,214	12,929	569,449	12,827,024	60,894,262	القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات
-	-	-	-	1,847,839	-	-	1,847,839	الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي
11,892,283	3,232,557	30,444,806	1,915,214	107,993,284	569,449	17,287,890	173,335,483	إجمالي الموجودات
-	-	-	-	348,919	-	-	348,919	المطلوبات
5,465,425	10,269,855	78,564,925	11,327,447	919,529	1,049,031	60,315,070	167,911,282	الأرصدة المستحقة للبنوك
-	-	-	-	235,677	-	-	235,677	ودائع العملاء
5,465,425	10,269,855	78,564,925	11,327,447	1,504,125	1,049,031	60,315,070	168,495,878	القروض الطويلة الأجل
-	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي المطلوبات
-	-	33,278,294	29,203,401	-	-	3,493,941	65,975,636	الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى، صافي

الإيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009م

35 توزيع الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة وفقاً للموقع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2009م					
الموجودات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
	إفريقيا	آسيا	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	الجمهورية اليمنية
الإجمالي					
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	26,431,619
الأرصدة لدى البنوك	1,639,241	7,127,619	8,486,260	5,906,598	12,644,062
أذون الخزانة، صافي	-	-	-	-	83,328,359
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-
السندات الحكومية	-	-	-	-	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	-	-	-	-	60,232,704
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	19,970	-	-	-	1,962,881
إجمالي الموجودات	1,659,211	7,127,619	8,486,260	5,906,598	189,060,491
المطلوبات					
الأرصدة المستحقة للبنوك	12,492	1,387,309	3,168,982	-	-
ودائع العملاء	-	-	-	-	206,353,156
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	-	236,982
إجمالي المطلوبات	12,492	1,387,309	3,168,982	-	206,590,138
كما في 31 ديسمبر 2008م					
الموجودات	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
	إفريقيا	آسيا	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	الجمهورية اليمنية
الإجمالي					
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	21,476,949
الأرصدة لدى البنوك	-	7,385,419	3,359,320	1,161,767	5,689,827
أذون الخزانة، صافي	-	-	-	-	40,259,234
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	26,800,000
السندات الحكومية	-	-	-	-	4,460,866
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، بعد المخصصات	-	-	-	-	60,894,262
الاستثمارات المتوفرة للبيع، صافي	19,970	-	-	-	1,827,869
إجمالي الموجودات	19,970	7,385,419	3,359,320	1,161,767	161,409,007
المطلوبات					
الأرصدة المستحقة للبنوك	65,202	-	-	268,200	-
ودائع العملاء	-	-	-	-	167,911,282
القروض الطويلة الأجل	-	-	-	-	235,677
إجمالي المطلوبات	65,202	-	-	268,200	168,146,959

36 أنشطة الأمانة

لا يحتفظ البنك أو يدير موجودات الآخرين أو بالنيابة عن آخرين. باستثناء القروض التي يديرها نيابة عن صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسلمي ووزارة المالية

37 الموجودات والمطلوبات المحتملة

رفع البنك عدداً من القضايا أمام محكمة الأموال العامة والمحكمة التجارية الابتدائية ضد موظفين وعملاء بشأن مبالغ مختلطة وعدم سداد المديونيات المستحقة، على التوالي. وحيث توجد قضايا مرفوعة ضد البنك في المحاكم المختصة، قامت إدارة البنك بتقديم مخصصات كاملة و/أو جزئية لهذه الحالات في البيانات المالية. بالنسبة لبعض القضايا، وبالرغم من أنه قد حُكم فيها لصالح البنك، إلا أنها لم تنفذ بعد، في حين لا تزال القضايا الأخرى تنتظر دورها أمام المحاكم.

38 مراكز العملات الأجنبية المهمة لدى البنك

يحدد منشور البنك المركزي رقم (6) لسنة 1998م سقوفاً بنسبة 15% من رأس المال والإحتياطيات لمراكز العملات الأجنبية لكل عملة على حدة وبنسبة 25% الإجمالي العملات الأجنبية. كانت لدى البنك مراكز العملات المهمة التالية:

----- 31 ديسمبر 2008م -----		----- 31 ديسمبر 2009م -----		
%	ألف ريال يمني	%	ألف ريال يمني	
32	2,848,939	28	2,499,139	الدولار الأمريكي
(2)	(159,213)	-	(1,660)	الجنيه الأسترليني
4	388,607	4	348,133	اليورو
(14)	(1,285,338)	(7)	(643,595)	الريال السعودي
(3)	(266,420)	1	125,515	أخرى
17	1,526,575	25	2,327,508	إجمالي مراكز العملات الأجنبية المهمة

كان سعر صرف الدولار الأمريكي كما في 31 ديسمبر 2009م يساوي 207.31 ريال يمني لكل دولار أمريكي (31 ديسمبر 2008م: 200.08 ريال يمني لكل دولار أمريكي).

39 الالتزامات الرأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية للبنك كما في 31 ديسمبر ما يلي:

31 ديسمبر	31 ديسمبر	
2008م	2009م	
ريال يمني	ريال يمني	
38,362	21,024	تنفيذ تطبيقات النظام المصرفي
38,362	21,024	الإجمالي

40 أرقام المقارنة

باستثناء الحالات التي يسمح أو يطلب معيار أو تفسير غير ذلك، يعلن عن جميع المبالغ المدرجة أو يفصح عنها مع معلومات مقارنة.

41 إعتدال البيانات المالية

اعتمد مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 مايو 2010م هذه البيانات المالية، وقرر عرضها على الجمعية العمومية للمصادقة عليها في تاريخ انعقادها.